منهج الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في كتابه: [العجاب في بيان الأسباب]

إعداد

د/ ماهر السيد محمدين حماد

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين والدعوة - أسيوط

منهج الحافظ ابن حجر ت (٨٥٢هـ) في كتابه: [العجاب في بيان الأسباب]

ماهر السيد محمدين
قسم الحديث، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.
البريد الالكتروني : brashfy@gmil.com

الملخص

تناولت أهم الجهود الحديثية وأبرزها في الكتاب كإيراده لكثير من المرويات في أسباب النزول، وتخريج هذه المرويات، وعزوها لمصادرها ولمخرجيها من الأئمة، والحكم عليها وعلى رواتها في كثير من الأحيان، والحديث حول متونها إلى غير ذلك من القضايا الحديثية.

هدفه: يهدف البحث إلى إظهار منهج ابن حجر في كتاب العجاب من خلال ذكر هذه الجهود الحديثية.

منهج البحث: اقتضت طبيعة البحث أن أجمع بين المنهج الاستقرائي والوصفي، وقد أتطرق إلى استنباط بعض الأشياء من خلال التتبع والاستقراء.

أهم النتائج: تنوعت جهود الحافظ ابن حجر الحديثية في هذا الكتاب بين إيراد الروايات، والتخريج، والحكم على المرويات، والحكم على بعض الرجال، وغيرها من قضايا الأسانيد والمتون، وأكثرها إيرادًا وأوسعها انتشارًا هو تخريج الروايات، وبيان ألفاظها، وعزوها.

أهم التوصيات: العناية بهذا الكتاب كاملا، حيث لم يطبع منه سوى جزء يسير، وأن يأخذ حظه الوافر من التحقيق والدراسة.

الكلمات المفتاحية: منهج ابن حجر – العجاب – بيان الأسباب – الجهود الحديثية لابن حجر – أسباب النزول.

The approach of Al-Hafiz Ibn Hajar died (852 AH) in his book: [The Wonder in Explanation of the Reasons]

Maher Al-Sayed Mohamadin
Department of Hadith (Tradition), Faculty of Fundamentals of Religion, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.
Email: brashfy@gmil.com

Abstract

It dealt with the most important hadith efforts and most prominently in the book as it included many narrations about the causes of revelation, the documentation of these narrations, attributing them to their sources and documenters of the imams (pioneers), judging them and their narrators in many cases and the talking about their texts to other Hadith (Tradition) issues.

It's objective: The research aims to show Ibn Hajar's approach in the book of "wonders" by mentioning these hadith (tradition) efforts.

Research approach: The nature of the research necessitated that I combine between the inductive and the descriptive method and I may address the deduction of some things through tracking and induction.

The most important results: The Hadithi (Tradition)efforts of Al-Hafiz Ibn Hajar in this book varied between reporting narrations, documentation, judging narrations, judging some men and other issues of chain of narrators and texts. The most popular and widespread is the documentation of narrations, the clarification of their words, and their attribution.

The most important recommendations: To take care of this book completely as only a small part of it was printed and to take its abundant fortune from documentation and study.

Keywords : Ibn Hajar's Approach , Wonder , Explaining the Reasons , The Hadith (Tradition) Efforts of Ibn Hajar , The Reasons for Revelation.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ومن والاه ..

أما بعد:

فإن العلوم إنما تشرف بما تتعلق به من موضوعات، وأشرف هذه الموضوعات ما كان متعلقًا بالكتاب والسُنة، ومن هذه العلوم – وعلى رأسها – علوم القرآن والحديث، وقد ألفت كتب كثيرة تناولت جوانب متنوعة فيهما، ومن أهم هذه الكتب: «أسباب النزول للواحدي»، وهذا الكتاب يبحث في علم جليل القدر من علوم القرآن، وهو علم أسباب النزول، إذ به تفهم آيات الكتاب العزيز على وجهها الصحيح، ولولاه لزلت الأقدام، وضلت الأفهام، إلا أن هذا الكتاب فيه إعواز في الجانب الحديثي، فأراد الحافظ ابن حجر أن يسد هذا الإعواز، فألف كتابه: «العجاب في بيان الأسباب»، وهو موضوع هذه الدراسة، وسبب اختياري لدراسة هذا الكتاب ما يلي:

١- إبراز الجهود الحديثية للحافظ ابن حجر في الكتاب، واقتناص منهجه فيه.

٢- لم أر أحدا من الباحثين – حسب اطلاعي ومعرفتي – تناول منهج الإمام ابن حجر أو جهوده الحديثية في هذا الكتاب.

٣- مكانة الكتاب وموضوعه، فإنه يتناول الكلام في موضوع بالغ الأهمية فيما يتعلق بفهم نصوص القرآن الكريم، وهو علم أسباب النزول،

وتعظم أهميته في كون مصنفه عالما حافظا مجتهدا، وهو ابن حجر، الذي ضم فيه كثيرا من علومه ومعارفه إلى علوم سابقيه ومعارفهم – لا سيما ما يخص الجانب الحديثي –، فهو في هذا الكتاب« يبالغ في استقصاء الأسانيد وعزو الأقوال إلى قائليها، وبيان مصادر الروايات، ويلاحق الواحدي وغيره في إظهار مآخذهم، وذكر المؤاخذات عليهم، والعلوم الإسلامية قائمة على الإسناد ....، وقد أهمل عدد من المفسرين الأسانيد، وأوردوا الأقوال مرسلة؛ فاختلط القوي بالضعيف، والصحيح بالمكذوب»أه[1]، فأبان الحافظ ابن حجر عن هذه الأمور في كتابه، وأعمل صنعته الحديثية فيه، فحكم على كثير من الأسانيد والروايات، وتكلم على جملة وافرة من رجالها، وتطرق للحديث عن كثير من قضايا الأسانيد والمتون، وغير ذلك من الفوائد الجمة والاستنباطات المهمة.

٤- الإلماح إلى الجانب التفسيري في شخصية الحافظ ابن حجر، فإن أكثر ما اشتهر به هو الحديث وعلومه دون كثير التفات إلى هذا الجانب، ومن قرأ في كتابه فتح الباري وغيره أدرك أن له باعًا طويلاً في التفسير.

٥- رغبتي في الاستفادة من الفوائد الحديثية التي أودعها الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب وغيرها من فوائد أخرى، لا سيما وقد ضم فيه الحافظ اجتهاده إلى اجتهادات سابقيه.

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب العجاب في بيان الأسباب للحافظ ابن حجر: ١/١٤، تحقيق: د/ عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن حزم، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

الدراسات السابقة:

لم أجد أحدًا تناول منهج الحافظ ابن حجر الحديثي في هذا الكتاب – حسب معرفتي – في دراسة مستقلة سوى ما أشار إليه محقق هذا الكتاب، فإنه أشار إلى بعض ملامح منهجه التي تتعلق بالجانب الحديثي بإيجاز شديد، وهي ليست كافية في إظهار هذا المنهج؛ لكونها لم تتناول كل ما يتعلق بهذا الجانب، وإنما هي إشارات مجملة؛ ذكرها مقترنة بمنهجه في الكتاب عامة، فجاءت غير مستوعبة كاستيعاب الدراسة الحديثية المتخصصة، وهذا شيء مما ألمح إليه المحقق فيما يخص الجانب الحديثي لابن حجر:

- «تتبع ما فات الواحدي – مع تلخيص كلامه – ...، وهذا التلخيص في حذف أسانيده، والتعويض عن السند ببيان درجة الحديث ...»أه[١].
- «إيراد ما فات الواحدي محذوف الأسانيد غالبًا لكن مع بيان حاله قبولاً وردًا ...، وفي الكتاب حكم على الأسانيد والرواة، وتنبيه على أوهامهم، وبيان المنكر والمحفوظ، والمرسل والموصول، والزيادات المدرجة، وبعض الفوائد الحديثية، والتطرق إلى نقد بعض المتون، وهكذا ...»أه[٢].
- «تراه يعدل عن أسانيده[٣]، ويورد الأحاديث والآثار من الكتب المشهورة المعروفة، وفي أحيان قليلة ينقل عنه[٤]، وطريقة العزو إلى

(١) مقدمة تحقيق العجاب: ١/١٢٩، ١٣٠.

(٢) مقدمة تحقيق العجاب: ١/١٣١.

(٣) يقصد الإمام الواحدي في كتابه أسباب النزول.

(٤) يقصد الإمام الواحدي في كتابه أسباب النزول.

التصانيف المعروفة المشهورة هي طريقة المتأخرين ...»أه[١].

خطة البحث:

جاء البحث في مقدمة وأربعة مباحث على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها لمحة موجزة عن موضوع الدراسة، وسبب اختياري له، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

المبحث الأول: التعريف بكلمة «منهج» لغة، واصطلاحًا.

المبحث الثاني: الترجمة للإمامين الواحدي وابن حجر – رحمهما الله – .

المبحث الثالث: وصف مادة كتاب "العجاب" العلمية، ونسخه، وأهم مميزاته وعيوبه.

المبحث الرابع: منهج الإمام ابن حجر في الكتاب.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

منهجي في البحث:

انتهجت في كتابة هذا البحث ما يأتي:

١- تتبعت ما كتبه الحافظ ابن حجر في كتابه «العجاب»، وقمت باستقرائه – لا سيما – ما يتعلق بالجانب الحديثي؛ لاستنباط منهجه وجهده الحديثي.

٢- أعتمد الأسلوب الوصفي، فقمت بوصف صنيعه في الكتاب غالبا.

٣- ذكرت أهم الملامح والركائز التي توضح منهج ابن حجر الحديثي – قدر الوسع –، مدللا عليه ببعض الأمثلة من الكتاب.

---

(١) مقدمة تحقيق العجاب: ١/١٣٢.

٤- أذكر مثالا، أو مثالين، أو ثلاثة أمثلة كيما يتضح المقال.

٥- قد لا أذكر بعض الأمثلة على ما أذكر من منهج ابن حجر وأكتفي بالإشارة إلى أرقام الصفحات في كتاب العجاب.

٦- قمت بالتعليق على بعض الأمثلة بالوصف والتحليل والبيان حسبما يقتضي الأمر ذلك.

٧- أقتصر على موضع الشاهد من كلام الحافظ ابن حجر، ولا أذكر كل كلامه غالبا، واضعا بعض النقط، أو كلمة (إلخ).

التمهيد

علم التفسير من أشرف العلوم؛ لصلته بأشرف الكتب – وهو القرآن الكريم – وقد أنزله الله للتدبر والتذكر، فقال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾[1]، ومن أعظم العلوم الموصلة للفهم السديد والإدراك الرشيد للقرآن الكريم علم أسباب النزول، وهو أحد علوم القرآن التي لا يفهم القرآن إلا بها، قال الواحدي: «إذ هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها؛ لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها»أه [2]، ولما كان هذا العلم لا يعرف إلا بالسماع والرواية، – وأشار إلى ذلك الواحدي نفسه في خطبة كتابه –، فإن الحافظ ابن حجر تناول كتاب الواحدي بتتبع ما فاته من الأسانيد في الغالب، ولام عليه إيراده كثير من أسباب النزول بالرواية والسماع – وهي لا تثبت –؛ لوهائها وضعف بعض رواتها، وأشار إلى ذلك بقوله: «تتبعت مع – تلخيص كلامه – ما فاته محذوف الأسانيد غالبا، لكن مع بيان حال ذلك الحديث من الصحة والحسن والضعف والوهاء؛ قصد النصح للمسلمين، وذبًا عن حديث سيد المرسلين، ولا سيما فيما يتعلق بالكتاب المبين»[3]، وابن حجر حافظ محدث بلغ رتبة

---

(١) سورة ص الآية (٢٩).

(٢) العجاب في بيان الأسباب للحافظ ابن حجر: ١/١٤، تحقيق: د/عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن حزم، الرياض، ط: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

(٣) المرجع السابق: ١/٢٠٠، ٢٠١.

الاجتهاد في الحديث وعلومه، فإذا تعهد بتتبع الإمام الواحدي في كتابه أسباب النزول لبيان ما فيه من إعواز من جهة الحديث والرواية، فإنه سيأتي بما قال على خير وجه، فإنه الإمام الحافظ المحقق، والمحدث المجتهد المدقق؛ لذا أردت إبراز هذا الجانب الحديثي – على قدر الوسع والطاقة – في هذه الدراسة.

المبحث الأول

التعريف بكلمة: " منهج " لغة،واصطلاحاً

لغة: كلمة «منهج» مشتقة من الفعل الثلاثي نَهَجَ، فقد جاء في كتاب العين للخليل بن أحمد في مادة «نَهَجَ»:« طريقٌ نَهْجٌ: واسعٌ واضحٌ، وطُرُقٌ نَهْجةٌ، ونَهَجَ الأمرُ وأنْهَجَ – لغتان – أي: وَضَحَ، ومِنْهَجُ الطّريق: وَضَحُه، والمِنْهاج: الطّريقُ الواضِحُ»أه[١]، و:«نَهِجَ الثوب وأَنْهَجَ: إذا خلِق، والنهج: الطريق العامر، وهو المنهاج»أه[٢]،«والنهْج: الطريق المستقيم، ... والنَّهَجْ بالتحريك والنهيج: الربو، وتواتر النفس من شدة الحركة»أه[٣]، وأشار الجوهري إلى معنى آخر للفعل نَهَجَ الثلاثي، فقال: «نَهَجت الطريق إذا سلكته»أه[٤]، فَنَهج بمعنى سلك، يظهر مما سبق: أن كلمة مَنَهْج مشتقة من نَهَجَ الثلاثي، وأن: «نَهَج» و«أنهج» بمعنى واحد، وكذلك كلمة «منهج» و«منهاج»، فتطلقان على عدة معان، منها: الوضوح، والإبانة، والسلوك،

---

(١) كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي: ٢٩٢٩/٣، تحقيق: د/مهدي المخزومي، د/إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

(٢) غريب الحديث للقاسم بن سلام: ٢٧٨/٣، تحقيق: د/محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى ١٣٩٦هـ.

(٣) لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي: ٣٨٣/٢، دار صادر، بيروت، ط: الأولى.

(٤) المعجم الوسيط مادة نهج ص٩٥٧، تأليف : إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف الله، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط: الرابعة ٢٠٠٤م.

والطريق المستقيم، البين، الواضح، العامر، الواسع، وعليه: فالمنهج هو الطريق المتصف بالوضوح والبيان والاستقامة، فلا يقال للطريق منهجًا إلا إذا كان بينًا واضحًا، واستحدث مجمع اللغة العربية لها معنى آخر ذكره في المعجم الوسيط، وهو: «الخطة المرسومة» أه[١].

اصطلاحًا: من خلال التعريف اللغوي يتضح أن هذه الكلمة تتكون من ثلاثة مفردات: وجود طريق واضح، ويكون وسيلة لغاية أو هدف، ويتضح منه التعريف الاصطلاحي لكلمة «منهج»، فيقال: هو «مجموعة من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها بترتيب معين لبلوغ هدف معين، وتتوقف طبيعة هذه الإجراءات وتفاصيلها على الغاية منها، وتتنوع بتنوع العلوم» أه[٢].

أو: «هو مجموعة العمليات الذهنية المنتظمة المستخدمة كوسيلة للوصول لحقيقة أو دليل عليها» أه[٣].

ومن يتأمل هذين التعريفين يجدهما قد اشتملا على هذه المكونات الثلاث، وعليه فيكون المقصود بعنوان هذا البحث بأنه: «مجموعة الملامح أو الأسس أو الركائز التي توضح مسلك الحافظ ابن حجر للوصول إلى استظهار جهده الحديثي في هذا الكتاب».

---

(١) المعجم الوسيط، ص٩٥٧.

(٢) مصطلحات فكرية، سامي خشبة، ص ٥٤٧، مكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط: الأولى ١٩٩٤م.

(٣) منهج الإمام شريح القاضي الفقهي دراسة تأصيلية، رسالة ماجستير إعداد الباحث/عمرو الورداني، ص ٩، إشراف: أ.د/محمد إبراهيم شريف، كلية دار العلوم القاهرة، قسم الشريعة الإسلامية، سنة ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

المبحث الثاني

الترجمة للإمامين الواحدي وابن حجر - رحمهما الله -

أولاً: الإمام الواحدي:

هو: «الإمام العلامة الأستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي[١]، النيسابوري[٢]، الشافعي، صاحب التفسير، وإمام علماء التأويل» أه[٣].

سمع من: «أبي طاهر بن مَحْمِش (ت ٤١٠هـ)، والقاضي أبو بكر الحيري (ت ٤٢١هـ)، وأبي إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم الواعظ (ت

---

(١) الواحدي: «بفتح الواو، وبعد الألف حاء مهملة مكسورة، وبعدها دال مهملة، لم أعرف هذه النسبة إلى أي شيء هي، ولا ذكرها السمعاني، ثم وجدت هذه النسبة إلى الواحد بن الدين بن مهرة، ذكره أبو أحمد العسكري» أه. (قاله ابن خلكان في وفيات الأعيان: ٣٠٤/٣، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٠٠م، وينظر: تاريخ ابن الوردي: ٢٦٥/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م).

(٢) النيسابوري: «بفتح النون، وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين، وفتح السين المهملة، وبعد الألف ياء منقوطة بواحدة، وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى نيسابور، وهي أحسن مدينة وأجمعها للخيرات بخراسان» أه. (الأنساب للسمعاني: ٢٣٣/٣، ٢٣٤، تحقيق: عبد الرحمن اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، ط: الأولى ١٣٨٢هـ ١٩٦٢م).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي: ٣٣٩/١٨ – ٣٤٠، ترجمة ١٦٠، مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٤٢٨هـ)، وخلق»أه[١].

حدث عنه: «أحمد بن عمر الأرغياني، وعبد الجبار بن محمد الخواري (ت ٥٣٣هـ)، وطائفة»أه[٢].

أقوال العلماء فيه:

أثنى عليه جمع منهم، وشهدوا بإمامته في التفسير واللغة وعدد من العلوم، قال أبو سعد السمعاني: «كان الواحدي حقيقًا بكل احترام وإعظام» أه[٣]، وقال ابن الأثير: «إمام مشهور»أه[٤]، وقال ابن خلكان: « كان أستاذ عصره في النحو والتفسير، ورزق السعادة في تصانيفه، وأجمع الناس على حسنها، منها: «البسيط» في تفسير القرآن الكريم، وكذلك «الوسيط»، وكذلك «الوجيز»، وله كتاب أسباب النزول» أه[٥]، وقال الصفدي: « كان أبو الحسن إمامًا مفسرًا، نحويًا، أنفق أيام حياته في التحصيل، وأتقن الأصول مع الأئمة» أه[٦]، وقال ابن قاضي شهبة: «كان فقيهًا، إمامًا في النحو واللغة وغيرهما، وأما التفسير فهو إمام عصره»أه[٧].

---

(١) ينظر: السير: ١٨/٣٤٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١٩/٣٤٠.

(٣) السير: ١٨/٣٤٢.

(٤) الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٨/٢٥٨، تحقيق: د/عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

(٥) وفيات الأعيان: ٣/٣٠٣.

(٦) الوافي بالوفيات للصفدي: ٢٠/١٠١، ترجمة ١٥٩، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

(٧) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/٢٥٦، ترجمة ٢١٩، تحقيق: د/عبد العليم خان، عالم النشر، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

وفاته: «توفي بنيسابور في جمادى الآخرة، سنة ثمان وستين وأربعمائة» أهـ[١].

يتضح مما سبق: أن الإمام الواحدي عالم بالتفسير، وأسباب النزول، والعربية، والتاريخ، وله شعر رائق، وأنه صنف في العلوم التي أتقنها، ومن تآليفه المهمة التي اشتهر بها كتاب أسباب النزول، وهو كتاب قيم حافل، لا غنى عنه في علم التفسير، وتبرز أهميته في أن الإمام الواحدي ينقل سبب النزول بالسند مرفوعًا إلى رسول الله - ﷺ - أو إلى الصحابة ومن دونهم، وهذا أمر يحتاج للحكم على الإسناد عن طريق قواعد علوم الحديث والجرح والتعديل والحكم على الرجال، وهذا الجانب خدمه الحافظ ابن حجر كثيرًا في الكتاب الذي أسماه «العجاب».

ثانياً: ترجمة الحافظ ابن حجر:

هو: أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد، شيخ الإسلام، حافظ العصر، أمير المؤمنين في الحديث، شهاب الدين، أبو الفضل، الشهير بابن حجر الكِناني[٢]، العسقلاني[٣] الأصل، المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة،

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٥/٢٤١، ترجمة ٤٩٦، تحقيق: د/محمود الطناحي، د/عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية ١٤١٣هـ.

(٢) الكِناني: بكسر القاف وفتح النون وكسر النون الثانية إلى عدة قبائل وبطون وأفخاذ ينتسب إليها جماعة فيهم كثرة (اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير: ٣/١١١، دار صادر، بيروت).

(٣) العَسْقَلاني: بفتح العين المهملة وسكون السين المهملة وفتح القاف وفي آخرها النون بعد اللام ألف هذه النسبة إلى بلدتين بلاد الشام فيما يلي حدود مصر يقال لها عسقلان. (الأنساب للسمعاني: ٩/٢٩٤، رقم ٢٧٥٨).

الشافعي» أهـ[١].

مولده: «ولد في ثاني عشرين شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة»أهـ[٢].

سمع : « من شيخ الإسلام سراج الدين عمر البُلقيني، والحافظين ابن الملقن والعراقي»أهـ[٣]، وغيرهم.

تلاميذه : كثر تلاميذه، ومنهم: الحافظ ابن فهد المكي (ت ٨٨٥هـ)، إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، السخاوي محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، وغيرهم.

أقوال العلماء فيه:

تعددت أقوال العلماء في بيان منزلته ومكانته العلمية، ومن ذلك ما قاله ابن تغري بردي: «... وبرع في الفقه والعربية، وصار حافظ الإسلام، علامة في معرفة الرجال واستحضارهم، والعالي والنازل، مع معرفة تامة بعلل الأحاديث وغيرها، وصار عليه المعوّل هو في هذا الشأن في سائر أقطار الأرض»أهـ[٤]، وقال السخاوي:« وقد شهد له القدماء بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة التامة والذهن الوقاد، والذكاء المفرط، وسعة العلم في

(١) المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي لابن تغري بردي ٢/١٧، تحقيق د/محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) المرجع السابق: ٢/١٧.

(٣) المرجع السابق: ٢/١٨.

(٤) المنهل الصافي ٢/١٩.

فنون شتى»أه[١]، وقال السيوطي: « وعانى أولاً الأدب وعلم الشعر؛ فبلغ فيه الغاية، ثم طلب الحديث فسمع الكثير، ورحل، وتخرج بالحافظ أبي الفضل العراقي، وبرع فيه، وتقدم في جميع فنونه، وانتهت إليه الرحلة والرياسة في الحديث في الدنيا بأسرها، فلم يكن في عصره حافظ سواه، وألف كتبًا كثيرة كشرح البخاري، وتغليق التعليق، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان، والإصابة في الصحابة»أه[٢].

وفاته: « توفي في ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، وختم به الفن»أه[٣].

(١) ضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي: ٣٩/٢، ترجمة ١٠٤، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.

(٢) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي: ٢٦٣/١، ترجمة ١٠٢، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار إحياء التراث العربية، عيسى البابي وشركاه، ط: الأولى ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

(٣) حسن المحاضرة: ٣٧٤/١، وينظر: المنهل الصافي: ٢٢/٢، البدر الطالع للشوكاني: ٩٢/١، ترجمة ٥٢، دار المعرفة، بيروت.

المبحث الثالث

وصف مادة الكتاب العلمية، ونسخه، وأهم مميزاته وعيوبه.

ابتدأ الحافظ ابن حجر كتابه بذكر إسناده إلى الإمام الواحدي، وأشار إلى اعتراض الواحدي في خطبة كتابه «أسباب النزول» على من يعتمد في علم أسباب النزول على المنقول من الكتب من غير أن يكون لما يذكره رواية أو سماع عمن شاهدوا التنزيل، وساق الحديث الذي أورده الواحدي في الوعيد بالنار لمن كذب متعمدا على النبي - ﷺ -، وبيَّن وجه الدلالة من إيراده الحديث، فقال: «أورد الواحدي هذا الحديث مستدلاً به على ما قال في صدر كتابه: «لا يحل القول في سبب النزول القرآن إلا بالرواية والسماع ... إلى آخره»أه[١]، ويلاحظ أن الحافظ ساق هذا الحديث من طريقه هو، ثم ساق أثر محمد بن سيرين، الذي أورده الواحدي في احتراز السلف عن القول في أسباب النزول بغير علم، وحكم على الحديث والأثر، فقال عن الحديث: «هذا حديث حسن»أه[٢]، وقال عن الأثر: «وسنده صحيح»أه[٣].

ثم انتقد الحافظ ابن حجر الإمام الواحدي بأنه قد وقع فيما عابه من إيراد كثير من الروايات في أسباب النزول بغير إسناد، وبين أمرًا آخر، وهو أن المحذور من تلك الروايات والأسانيد ما كان من رواية من لا يوثق به سواء كان مسندًا أو غير مسند، فقال: «ولما وقفت على هذه الخطبة ..

---

(١) العجاب: ١/١٩٩.

(٢) المرجع السابق: ١/١٩٧.

(٣) المرجع السابق: ١/١٩٩.

لخطابها، وسعيت إلى الوصول لألج من أبوابها، فوجدته – ﷺ – قد وقع فيما عاب، من إيراد كثير من ذلك بغير إسناد، مع تصريحه بالمنع إلا فيما كان بالرواية والسماع، ثم فيما أورده بالرواية والسماع ما لا يثبت لوهاء بعض رواته، ثم ما اقتضاه كلامه أن الممنوع أن يساق الخبر من غير رواية دون ... سياق برواية أو سماع لا يكون فيه ذلك، ليس بمسلم طردًا ولا عكسًا، بل المحذور أن يكون الخبر من رواية من لا يوثق به سواء ساق المصنف سنده به أم لم يسقه، فكم من سند موصول برواية كذاب أو متروك أو فاحش الغلط، وكم من خبر يذكر بغير سند، وينبه على أنه من تصنيف فلان مثلاً بسند قوي، أفيرتاب من له معرفة أن الاعتماد على الثاني هو الذي يتعين قبوله ؟! أو يشك عالم أن الاعتماد على الأول هو الذي يتعين اجتنابه ؟»أه[١].

ثم عاب على الإمام الواحدي سببًا آخر، وهو ما ظاهره – أنه استوعب ما تصدى له من إيراد أسباب النزول بالإسناد والرواية ما كان عن الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته كثير، فقال: «ثم إن ظاهر كلامه أنه استوعب ما تصدى له، وقد فاته منه شيء كثير»أه[٢].

ثم بين سبب تأليفه لهذا الكتاب، وهو انشغال الناس بكتاب الواحدي وتسليمهم له في هذا الباب، والنصح للمسلمين، والذب عن حديث سيد المرسلين، فقال: «فلما رأيت الناس عكفوا على كتابه، وسلموا له الاستبداد بهذا الفن من فحوى خطابه؛ تتبعت مع – تلخيص كلامه – ما فاته محذوف

(١) العجاب: ١/٢٠٠.

(٢) المرجع السابق: ١/٢٠٠.

الأسانيد غالبا، لكن مع بيان حال ذلك الحديث من الصحة والحسن والضعف والوهاء قصد النصح للمسلمين، وذبًا عن حديث سيد المرسلين، ولا سيما فيما يتعلق بالكتاب المبين»أه[١].

وبيَّن الحافظ ابن حجر أسس عمله في الكتاب، ويتلخص في الآتي:

- تتبع الإمام الواحدي في كتابه – مع تلخيص كلامه – فيما فاته، والتزم استيعاب – والأدق أنه حاول استيعاب – كل ما فاته فيما أورده مما يتعلق بالأسانيد والرواية، ولكنه يورده ملخصًا، فإنه يلخص كلام الواحدي بحذف الأسانيد، ويستعيض عن ذلك ببيان درجة الحديث، مكتفيًا بذلك عن إيراد السند، ويقوم بحذف بعض النقول التي لا داعي لها في أسباب النزول مكتفيًا ببعض الروايات التي يذكرها هو، «وفي الكتاب حكم على الأسانيد والرواة وتنبيه على أوهامهم وبيان المنكر والمحفوظ، والمرسل والموصول والزيادات المدرجة وبعض الفوائد الحديثية والتطرق إلى نقد بعض المتون»أه[٢]، وقد أوضح الحافظ ابن حجر هذا العمل بقوله: «تتبعت – مع تلخيص كلامه – ما فاته محذوف الأسانيد غالبًا، لكن مع بيان حال ذلك الحديث من الصحة والحسن والضعف والوهاء»أه[٣].
- يبدأ بكلام الواحدي في نقل الآيات التي تكلم عليها غالبًا، فيقول: «قلت»، ويعلق على كلام الواحدي ببيان مصدره، أو بالحكم على

(١) العجاب: ١/٢٠٠، ٢٠١.

(٢) مقدمة تحقيق العجاب: ١/١٣١.

(٣) العجاب: ١/٢٠٠، ٢٠١.

إسناده، أو بمناقشته علميًا، أو بزيادة روايات وقف عليها، أو بعض الأقوال المتعلقة بالآيات الكريمة، ولم يلتزم الحافظ ابن حجر بالابتداء بكلام الواحدي، بل إنه عدل عن كلامه واستقل عنه، كأن يعدل عن الأسانيد التي يوردها الواحدي، ويورد هذه المرويات من أصول الكتب الحديثية المشهورة المسندة، والأجزاء الحديثية المتفرقة، وقد ينقل عنه أحيانًا، وقد يرجع إلى المصادر التي استقى منها الواحدي مباشرة دون النقل عنه، قال الحافظ ابن حجر: «فأبدأ غالبا بكلام الواحدي، ثم بما استفدته من كلام الجعبري، ثم بما التقطته من كتب غيرهما من كتب التفاسير وكتب المغازي وكتب المسانيد والسنن والآثار وغير ذلك من الأجزاء المتفرقة، ناسبا كل رواية لراويها، وكل مقالة لمخرجها»أه[1].

- أضاف الحافظ ابن حجر كثيرًا من الزيادات على الواحدي، والتزم ألا يذكر إلا ما كان متعلقًا بسبب النزول، وعاب على الواحدي إيراده أشياء من ذلك لا تتعلق بأسباب النزول، ولكن من يطالع الكتاب يجد الحافظ ابن حجر قد زاد أشياء لا تتعلق بسبب النزول، كما أن الحافظ ميز ما زاده بوضع « ز» على زيادته تلك – على أول القول –، أو يضعه على قوله: «قوله تعالى»، أو على: «قول آخر»، وحافظ على ذلك إلى الموضع الذي استقل فيه عن الإمام الواحدي، وهو عند الآية (٢١٥) من سورة البقرة إلى آخر الكتاب، حيث بدأ الحافظ ابن حجر وكأنه مستقل تمامًا عن الإمام الواحدي – لا متتبع له ولا متعقب –،

(١) العجاب: ٢٠١/١.

بل هو كذلك، وقد يقول: «قلت»، ولا يذكر رمز: «ز» فيما زاده من الروايات في الآيات التي تكلم عليها الواحدي، قال الحافظ ابن حجر: «ثم لا أذكر من الزيادات إلا ما هو سبب نزول ببادئ الرأي لا ما يكون من هذا القبيل بضرب من التأويل، وقد أورد الواحدي من ذلك أشياء ليست بكثيرة، فلم أحذف منها شيئا، بل جعلت علامة ما أزيده «ز» يكتب على أول القول، وأما ما أزيده في أثناء كلامه فهو بغير علامة، لكن ربما عرف إذا كان في صورة الاعتراض مثلا»أه[1]، وتضمنت هذه الزيادات ذكر قضايا أصولية وفقهية، أو فوائد تفسيرية كالإشارة إلى بعض القراءات أو النسخ وغير ذلك، أو فرائد حديثية، أو مناقشته غيره، أو ضبط بعض الأنساب، أو ترجيح بعض الأقوال على بعض أو توجيهها أو الجمع بينها، أو تفسير بعض النصوص، إلى غير ذلك من اللطائف النافعة والفوائد الجامعة.

- عقد الحافظ ابن حجر فصلاً جامعًا لبيان حال من نقل عنه التفسير من التابعين ومن بعدهم، ومن اعتنوا بجمعه واشتهروا به، ومن الثقات من غيرهم، ونبه على طرقهم ومن روى عنهم، وأشار إلى من اشتهر عنهم بالقول في التفسير من أئمة التابعين ونبه على ثقاتهم وضعفائهم، ومن أخذ عنهم أقوالهم التفسيرية، ونبه على صحتها من سقيمها، وهي مقدمة نفيسة أغنت عن التكرار، وألقت الضوء على أسانيد التفسير في القرون الثلاثة الأولى، وحكم على رجال هذه الأسانيد باختصار، وهذا له عظم الفائدة في توثيق أو تضعيف الأقوال

(١) العجاب: ٢٠١/١.

التفسيرية وبيان الصحيح من غيره منها، وتضمنت أيضًا هذه المقدمة التنبيه على أهم تفاسيرهم، وأشهر رواتها عنهم، ونبه على بعض التفاسير الواهية بسبب وهاء رواتها، وأشار إلى كثير من أسباب النزول في كتب المغازي والسير وبعض أئمتها وطرقهم وما فيها من انقطاع وعدمه، ونبه على أحوالهم حرجًا وتعديلاً، وميز بين من تشابه اسمه منهم أحيانًا، وأوضح سبب ذكره لهذه المقدمة، ثم أبان عن اسم الكتاب، ثم شرع في سور القرآن الكريم، فابتدأ بالفاتحة، ثم البقرة، ثم آل عمران ... إلخ الكتاب العزيز، قال الحافظ – رحمه الله – : «ومن قبل الخوض في المقصود أقدم فصلاً جامعًا لبيان حال من نقل عنه التفسير من التابعين ومن بعدهم يغني عن التكرير»أه[١]، ثم تناول حالهم وطرقهم، وختم ذلك بقوله: «وإنما قدمت هذه المقدمة؛ ليسهل الوقوف على أوصافهم لمن تصدى للتفسير، فيقبل من كان أهلًا للقبول، ويرد مَنْ عداه، ويستفاد من ذلك تخفيف حجم الكتاب لقلة التكرار فيه، وسميت هذا الكتاب: "العجاب في بيان الأسباب"»أه[٢].

- نسخه:
- لهذا الكتاب نسخة خطية محفوظة في خزانة ابن يوسف العمومية في مدينة مراكش في المغرب برقم (٢٥٨)، وتقع في (٤٠٥) صفحة، وسقطت منها صفحتان (١٨، ١٩)، وتكرر رقم (٢٤٤)؛ فينتهي الترقيم إلى (٤٠٢) صفحة، وهي نسخة حسنة، وذات خط واضح

(١) العجاب: ١/٢٠١، ٢٠٢.

(٢) المرجع السابق: ١/٢٢١.

وجميل[١]، وطبع هذا الكتاب بتحقيق رائع للدكتور عبد الحكيم محمد الأنيس في مجلدين، وعدد (١٣١٥) صفحة، ونشرته ار ابن الجوزي للنشر والتوزيع بالمملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، وهو أصله رسالة دكتوراه بعنوان:" العُجاب في بيان الأسباب - أسباب النزول - للحافظ ابن حجر العسقلاني دراسة وتحقيق"، ونوقشت في كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد عام ١٩٩٥م، وطبع الكتاب بتحقيق أبي عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي في (٥٣٣) صفحة، ونشرته ار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

أهم مميزات الكتاب:

١. عالج الكتاب نقص كتاب الواحدي فيما يخص بالجانب الحديثي المتعلق بالسماع والرواية من حكم على الأسانيد والرواة والتنبيه على أوهامهم، وبيان المنكر من المحفوظ من الأحاديث والمرسل والموصول، ونقد بعض المتون إلى غير ذلك من الفوائد الحديثية المهمة.
٢. استفاد الحافظ ابن حجر من علوم سابقيه فضم اجتهاده إلى اجتهادهم، وأودع ذلك كله في هذا الكتاب النافع، فجاء سفرًا جامعًا لفوائد جمة.
٣. تنوع مصادر هذا الكتاب بما يشي إلى سعة علوم مؤلفه وتبحره في شتى الفنون، مما يكسب الكتاب قيمه علمية كبرى؛ لكونه استقاه من مصادر كثيرة منها مشهور ومنها ما هو في حكم المفقود الآن.

---

(١) مقدمة تحقيق العجاب: ١/١٧٧.

٤. تضمن الكتاب مقدمة نفيسة جامعة في بيان حال من نقل عنه التفسير واعتنوا به من التابعين ومن بعدهم، وتصلح أن تكون هذه المقدمة من مباحث علوم القرآن، فقد بيَّن فيها طرق هؤلاء الذين عنوا بالتفسير وما فيها من انقطاع ونحوه، وبين حالهم من حيث القبول وعدمه وبعض مناهجهم فيها، ولهذا بالغ الأثر في توثيق الأقوال التفسيرية أو تضعيفها، وقد أغنت هذه المقدمة عن التكرار في الحكم على الأسانيد.

٥. يتوسع في تخريج الأحاديث وإيراد الطرق خاصة والحكم على الأسانيد والرواة، وهذه هي ثمرة الكتاب.

٦. وفَّى الحافظ ابن حجر بما أخذه على نفسه من تتبع كلام الواحدي وزيادة كثير من الفوائد الحديثية التي تتعلق بأسباب النزول بدرجة كبيرة.

٧. تطرق الحافظ ابن حجر إلى مسائل أصولية وفقهية وتفسيرية، ولم يقتصر على الجانب الحديثي، ولا عجب فالحافظ ابن حجر حافظ واسع الأفق، متبحر في شتى العلوم.

٨. ناقش الواحدي وغيره في بعض القضايا التفسيرية شارحًا، أو مرجحًا، أو متعقبا، أو مصوبا، أو مستدركًا، ولو جمعت هذه الاستدراكات في كتاب لكانت سفرا حافلا.

٩. زاد كثيرا من الروايات والأقوال في أسباب النزول لم يتعرض لها الواحدي.

١٠. لم يكرر كثيرا الأسانيد أو يحكم عليها؛ لكونه عقد فصلا جامعا في أول الكتاب ذكر فيه أسانيد أئمة التفسير في القرون الثلاثة الأولى ومن بعدهم، وتكلم عليها من حيث القبول وعدمه.

عيوبه:

١. فات الحافظ ابن حجر أن ينبه على حكم بعض المرويات -مع أن هذا هو الجانب الذي قام عليه الكتاب - .

٢. وقوع الحافظ ابن حجر في بعض ما عاب عليه الواحدي من ذكره بعض الروايات والأشياء التي لا تتعلق بأسباب النزول.

٣. استقل الحافظ ابن حجر بعد الآية (٢١٥) من سورة البقرة إلى آخر كتابه بنفسه، ولم يتتبع الإمام الواحدي كما قال: «وهذا يؤكد أن المؤلف تراجع عن جعل كتاب الواحدي محوره واستقل»أه[1]، وهذا يجعل الباحث في عناء من تتبع ما زاده ابن حجر من فوائد حول روايات الواحدي التي ذكرها في كتابه فضلا عن أن يميزها عنها.

٤. تركه التنبيه على ما زاده من روايات في ثنايا كلام الواحدي، وقد أوردها مختلطة بها، وقد يخالف في ترتيب إيرادها عما ساقه الواحدي لها أحيانا.

(١) مقدمة تحقيق العجاب: ١/١٣٨.

المبحث الرابع

منهج الإمام ابن حجر في الكتاب

١. يخرج ابن حجر الروايات تخريجًا إجماليًا – روايات الواحدي في الكتاب أو الروايات التي زادها هو عليه –، فيعزو الرواية دون تفصيل ببيان اسم المصدر الذي وردت فيه، ولا الكتاب أو الباب، ولا يذكر رقم الجزء أو الصفحة، أو رقم الحديث كما هو معهود في تخريج الروايات في أغلب الدراسات الحديثية المتخصصة الآن، ومن أمثلته: قوله: «أخرج الطبري، وأخرج ابن أبي حاتم»أه[١]، وقوله: «أخرجه أحمد والترمذي والنسائي من هذا الوجه»أه[٢]، وقوله: «أخرجه البخاري ومسلم من طريق مالك، وأخرجاه من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وأخرجه الطبري من رواية عبيد الله بن عمر العمري عن عبد الرحمن ابن القاسم»أه[٣].

– يتضح مما سبق: أن الحافظ ابن حجر خرج هذه الروايات إجمالاً، فعزاها للأئمة الذين أخرجوها دون أن يذكر اسم المصدر الحديثي الذي وردت فيه، ولم ينص على ذكر اسم الكتاب أو الباب الفقهي التي وقعت فيه، وهذا غالب صنيعه في الكتاب، وهذا يعد تخريجًا إجماليًا لا تفصيليًا.

٢. يذكر ابن حجر اسم المصدر الذي وردت فيه الرواية، فيعزو له ولمصنفه أحيانًا، كأن تكون الرواية في كتب السُنة (المتون)، أو في

(١) العجاب: ١/٢٧٠.

(٢) السابق: ١/٢٨٨.

(٣) السابق: ٢/٨٧٧، ٨٧٨.

كتب التفسير المسندة، أو التاريخ أو السير والمغازي ونحوها، فيعزو لها ولمصنفيها، فيقول مثلاً: أخرج فلان في صحيحه، أو في الموطأ، أو في تفسيره ... وهكذا، ومن أمثلته: قوله: «أخرج الطبري، والفاكهي في كتاب مكة، والحسن بن سفيان في مسنده، وابن أبي حاتم من رواية الحسين بن واقد ...»أه[١]، وقوله: «هكذا أخرجه البخاري، وأخرجه الحاكم، وأخرجه سعيد بن منصور في السنن، والحميدي في المسند كلاهما عن سفيان بن عيينه، عن هشام ...»أه[٢]، وقوله: «والحديث مخرج في الصحيحين، والسنن الأربعة، ومسند أحمد من طرق عن منصور والأعمش وغيرهما»أه[٣].

- **يتضح مما سبق أن الحافظ ابن حجر:**

أ- يعزو في التخريج إلى المصنف وإلى كتابه أحيانًا.

ب- يقتصر في عزو الرواية إلى المصدر الذي وردت فيه دون مصنفه أحيانًا.

ج- يعزو الرواية في تخريجه إلى المصنف دون كتابه أحيانًا.

د- يختصر اسم المصدر أو يكتفي بالإشارة إليه أحيانًا.

٣. يذكر ابن حجر اسم الكتاب أو الباب الفقهي الذي وردت فيه الرواية إذا كانت الرواية في أحد الكتب الحديثية المصنفة على الكتب والأبواب الفقهية، أو يذكر الترجمة التي وقعت فيها الرواية إذا كانت في كتب

(١) العجاب: ٩١٧/٢.

(٢) السابق: ٧٩١/٢.

(٣) السابق: ٦٩٩/٢.

التاريخ أو التراجم أحيانًا، ومن أمثلته: قوله: «أخرجه الترمذي في التفسير، والنسائي في فضائل القرآن»أه[١]، وقوله: «أخرج ابن أبي حاتم، وأبو نعيم في الحلية في ترجمة سعيد بن جبير من ريق أشعث...»أه[٢]، وقوله: «أخرج ابن عساكر في ترجمة معاوية من تاريخ دمشق بسند فيه راوٍ ضعيف جدًا...»أه[٣]، وقوله: «... أصله في صحيح البخاري، أخرجه في الصلاة والتفسير من طريق حميد الطويل عن أنس...»أه[٤]، وقوله: «قال البخاري في أول باب الفرائض، باب قوله:« يوصيكم الله في أولادكم» إلى قوله: «والله عليم حليم»[٥] حدثني إبراهيم بن موسى...»أه[٦].

- يتضح مما سبق: أن الحافظ ابن حجر قد يذكر في التخريج اسم الكتاب أو الباب الفقهي في تلك الكتب المصنفة عليها، وقد يعزو للترجمة في الكتب التي صنفت على التراجم، وهذا كله نادر في الكتاب.

٤. ألفاظه في التخريج: «أخرجه»، «رواه»، «ذكره»، «أسند»، وأحيانا يقول: «وقال فلان»، ثم يسوق إسناد كاملاً من أوله إلى منتهاه، «وأورد»، «ووقع في كذا» ومن أمثلته: قوله: «أخرج الطبري من طريق سعيد، عن حجاج، عن ابن جريج...، وهكذا أخرجه ابن أبي حاتم من وجه

(١) العجاب: ٦٠٨/١.
(٢) السابق: ١٩٨/١.
(٣) السابق: ٦٠٧/١.
(٤) السابق: ٣٧٧/١.
(٥) سورة النساء آية (١١، ١٢).
(٦) العجاب: ٨٤٢/٢.

آخر عن حجاج لم يزد، ونقله الثعلبي، وزاد فيه...»أه[١]، وقوله: «وأسند الواحدي من طريق علي بن مسهر، والطبري من طريق ربعي ابن عُلية...»أه[٢]، وقوله: «وأسند عن مجاهد وطاوس والضحاك وعكرمة والسدي وغيرهم نحوه، لكن ليس فيه ...»أه[٣]، وقوله: «وقد أورد الثعلبي في آخر كلامه هنا حدثنا ...»أه[٤]، وقوله: «أما الأول فذكره الثعلبي، ولعله من تفسير الكلبي عن أبي صالح، عن ابن عباس» أه[٥]، وقوله: «ذكر الثعلبي وتبعه الواحدي وابن ظفر عن مجاهد ... هكذا ذكره الثعلبي بغير إسناد، ولم أر له عن مجاهد ذكرًا، وإنما ذكره مقاتل بن سليمان»أه[٦]، وقوله: «وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو سعيد الأشج، نا إسحاق بن سليمان، عن موسى بن عبيدة، عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عباس، قال: ...»أه[٧].

- <u>يتضح مما سبق:</u> أن الحافظ ابن حجر يستعمل عدة ألفاظ في التخريج وسوق الرواية وعرضها، مثل: أخرج – أسند – ذكر – نقل – أورد، إلا أن أكثر ألفاظه استخدامًا في التخريج: «أخرج».

٥. يعزو ابن حجر الروايات في التخريج لمخرجيها أو لمصنفاتهم أو

---

(١) العجاب: ١/٣٥٨، ٣٥٩.

(٢) السابق: ١/٢٩٢.

(٣) السابق: ١/٦٤٣، ٦٤٤، ويقصد بقوله: أسند؛ أي: الطبري.

(٤) السابق ١/٣٤٩.

(٥) السابق: ١/٣٥١.

(٦) السابق: ٢/٧١٨.

(٧) السابق: ٢/٨٥٨.

لأحدهما مقتصرًا على ذكر جزء من الإسناد، فيبدأ بذكر مخرج الحديث أو طريقه إلى أن يصل به إلى النبي – ﷺ – إن كان مرفوعًا، أو إلى الصحابي إن كان موقوفًا، أو من دونه إن كان مقطوعًا، وطريقته في ذلك أن يقول: «أخرج فلان من طريق فلان عن فلان ..»، ويذكر الرواية، وقد يذكر الرواية بإسناد صاحبها كاملاً من أوله إلى منتهاه، فيقول: «قال فلان»، ثم يسوق إسناده كاملاً، وقد يقول: «الحديث مخرج في كتاب كذا من طريق فلان عن فلان، أو : «أخرجه من هذا الوجه فلان، ولفظه كذا»، أو « أخرج فلان وفلان وفلان وثلاثتهم – أو كلهم – من طريق فلان عن فلان..»، ونحو ذلك، ومن أمثلته: قوله: «أخرج الفاكهي في كتاب مكة من طريق ابن جريج، عن عكرمة، ومن طريق ابن أبي نجيح، سمعت عكرمة، قال...»أه[١]، وقوله: «وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق ابن لهيعة، عن عطاء بن دينار، عن سعيد بن جبير، فذكر نحوه» أه[٢]، وقوله: «وأخرج الطبراني في الأوسط من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، قال...»أه[٣]، وقوله: « وفي تفسير سنيد بن داود بسنده عن عطاء...»أه[٤]، وقوله: «قال أبو داود، حدثنا مسدد، نا بشر بن المفضل، نا عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبدالله،

(١) العجاب: ٢/٧١٨.
(٢) السابق: ٢/٨٢٤.
(٣) السابق: ٢/٨٢١.
(٤) السابق: ١/٤١٩.

قال: ...»أه[١].

- يتضح مما سبق: أن الحافظ ابن حجر يختصر الأسانيد في التخريج غالبًا، فربما ذكر روايين من الإسناد، أو ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة، وله مسالك في التعبير عن ذلك، فتارة يقول: «أخرج فلان من طريق فلان عن فلان»، ويذكر راويين أو ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة، وهذا هو الغالب على صنيعه في الكتاب، وتارة يقول: «أخرج فلان من رواية فلان عن فلان»، أو: «أخرج فلان من حديث فلان عن فلان»، أو: «أخرجه فلان عن فلان من طريق فلان»، وإن كانوا أكثر من راوٍ قال: «ثلاثتهم أو أربعتهم عن فلان»، أو يقول: «قال فلان»، ثم يسوق إسناده كاملاً، ويذكر الرواية، ولم يكثر من هذا الأخير.

٦. يذكر الحافظ ابن حجر التخريج مقدمًا على الرواية أحيانًا، وتارة يذكره عقبها، وتارة يذكر شيئًا منه قبل الرواية ويكمل فيذكر جزءًا منه عقبها، ومن أمثلته: قوله: «أخرج عبد بن حمدي، والترمذي، والطبري، وأبو يعلى، وابن أبي حاتم من طريق خصيف، عن مقسم، حدثني ابن عباس» أه[٢]، ثم ذكر الرواية، وقوله – بعد أن ساق رواية ذكرها الواحدي –: «قلت: أخرجه الطبري من طريق محمد بن إسحاق، حدثني محمد، عن عكرمة، أو عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: ...، وأخرجه ابن المنذر من وجه آخر عن ابن عباس، عن ابن إسحاق

(١) السابق: ٢/٨٤٤.
(٢) السابق: ٢/٧٧٥، ٧٧٦.

بغير سند لابن إسحاق»أه[١]، وقوله: «أخرج أحمد، وأبو داود، والنسائي من رواية الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس، عن عمار بن ياسر..»، ثم ذكر الرواية، ثم قال عقبها: « وأخرجه النسائي، وابن حبان، وأبو داود من طرق عن الزهري...، وقال أبو داود، قال ابن عيينة – يعني عن الزهري – مرة، ابن عباس، ومرة عن أبيه – يعني عبد الله بن عيينة –، قلت: وهي رواية ابن ماجة، وأخرجه الطبري من رواية الزهري، عن عبيد الله عن أبي اليقظان، وهي كنية عمار بن ياسر، فذكره مختصرًا....» أه[٢].

- يتضح مما سبق أن موقع التخريج عند ابن حجر في هذا الكتاب إما قبل الرواية، وإما بعدها، وإما قبلها وبعدها معًا، وإذا كان التخريج عقب الرواية فإنه يصدره بقوله: «قلت» أحيانًا.

٧. يقوم الحافظ ابن حجر بذكر روايات الواحدي أولاً، ثم يتناولها بالتخريج أو الكلام عليها، مختصرًا أسانيده، مصدرًا ذلك بقوله: «أسند الواحدي من طريق فلان»، أو «روى الواحدي»، أو « قال الواحدي»، أو « ثم ساق الواحدي سندًا»، ونحو ذلك، ويعقبه بقوله: «قلت»، ثم يقوم بتخريج الروايات، أو يتعرض للحكم عليها أو الكلام حولها، أو مناقشة الواحدي، أو بيان مصدر كلامه، ثم يزيد روايات من عنده على ما ذكره الواحدي مميزًا ذلك بقوله: «قول آخر»، مع وضع رمز (ز)، أو يقول: «قلت» فقط لما زاده في الآيات التي سبقه الواحدي في الكلام

(١) العجاب: ١/٣٠١.

(٢) السابق: ٢/٨٧٨، ٨٧٩.

عليها، لكنه ما سار على هذا المنهج، فصار يورد روايات الواحدي مستقلاً عنه، دون إشارة إليه، بل إنه مزج بين روايات الواحدي وبين ما زاده دون تمييز بينهما، فلا يعرف القارئ روايات الواحدي من روايات ابن حجر(١)، وقد يخالف في ترتيبها الذي ذكره الواحدي في كتابه(٢).

٨. لا يراعي الحافظ ابن حجر ترتيبًا معينًا في الكتب عند التخريج، ولا يلتزم الترتيب المشهور لدى بعض المعاصرين في التخريج: «البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وأحمد، والدارمي، وموطأ مالك، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم»، ثم الأقدم وفاة، ومن أمثلته: قوله: «وأخرج أحمد، والنسائي، وصححه ابن خزيمة من طريق عاصم، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود»أه(٣)، وقوله:«أخرج أحمد، وأبو داود، والنسائي من رواية الزهري...»أه(٤)، ثم قال: «وأخرجه النسائي، وابن حبان، وأبو داود من طرق عن الزهري...»أه(٥)، وقوله: «... وكذا أخرجه أحمد، ومسلم، والترمذي،

---

(١) ينظر: العجاب: ١/٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٥٠٠، ٥٠٢، ٢/٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٨٦٣، وغيرها.

(٢) السابق: ١/٤٧٣، ٤٧٤ – ٤٧٩.

(٣) السابق: ٢/٧٣٦.

(٤) السابق: ٢/٨٧٨.

(٥) السابق: ٢/٨٧٨، ٨٧٩.

والنسائي، وغيرهم»أه[١]، وقوله: «أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود ثلاثتهم عن القعنبي عن يزيد»أه[٢]،

- يتضح مما سبق: أن الحافظ ابن حجر لا يلتزم ترتيبًا معينًا في مصادر التخريج لا حسب الأصحية ولا حسب الأقدمية، فقد يقدم الصحيحين أو أحدهما أحيانًا، وقد يؤخرهما، وكذا باقي كتب السُنة دون أن يراعي ترتيبًا معينًا.

٩. يحدد الحافظ ابن حجر ألفاظ الروايات، فيُعنى ما إذا كانت الرواية باللفظ أو بالمعنى كثيرًا، فيقول مثلاً : «أخرجه فلان بلفظه»، أو «بمعناه»، أو «بنحوه»، أو «نحوه»، أو «ولفظه كذا»، أو «بلفظ كذا»، أو «وفي لفظ كذا»، أو «وزاد فلان كذا»، أو «وزاد فيه كذا»، أو «وليس فيه كذا»، أو «مختصرًا»، أو «باختصار»، أو «مطولاً»، أو «بطوله»، أو «بطوله نحو رواية فلان»، أو «بوجه آخر أتم»، أو «بتمامه»، أو «أخرج نحوه»، أو «بهذا اللفظ»، أو «اللفظ له»، أو «ولفظ فلان كذا»، أو «ومن ألفاظه كذا»، أو «هذا لفظ فلان»، أو «مثله»، أو «بمثله»، أو «في رواية فلان كذا»، أو «ولفلان كذا»، أو «فذكر الحديث»، أو «أخرج فلان واللفظ له»، أو «نحو رواية فلان باختصار»، أو «نحوه باختصار» إلى نحو ذلك من عبارات توضح المتن، وهذا يدل على إحاطته بالمتون، وأحيانًا يذكر لفظة: «الحديث» إشارة إلى أنه اقتصر على جزء من متن الحديث، ولم يذكره كاملاً، وأن الحديث

(١) العجاب: ٨١٣/٢.

(٢) السابق: ٦٦٠/٢.

مذكور بجزء من متنه، وقد يسكت أحيانًا فلا يذكر شيئًا من هذه الألفاظ، ومن أمثلته: قوله: «وجاء عن ابن عمر مطولاً، أخرجه ابن أبي حاتم ...»أه[١]، وقوله: «وأخرجه مسلم بطوله وأصحاب السنن ...»أه[٢]، وقوله: «وأخرج ابن مردويه من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه نحوه»أه[٣]، وقوله: «وذكره ابن عسكر في ذيل الأعلام بلفظ ..»أه[٤]، وقوله: «وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق عطاء بن دينار عن سعيد بن جبير بنحوه»أه[٥]، وقوله: «وأما أثر قتادة: فأخرجه يحيى بن سلام عن شعبة بهذا اللفظ»أه[٦]، وقوله: «أخرج أحمد وأبو داود والنسائي من رواية الزهري ... الحديث»أه[٧]،

- <u>يتضح مما سبق:</u> أن الحافظ ابن حجر ينبه على ألفاظ متون الروايات هل بلفظها أو بنحوها، أو بمعناها، أو مختصرة، أو تامة إلى غير ذلك، وهو من تمام التخريج، ودليل تمكنه من المتون وتضلعه فيها.

١٠. يبين الحافظ ابن حجر الاختلافات الواقعة في ألفاظ الروايات ووجوه الأسانيد المختلفة، كأن ترد معلقة وموصولة، أو موقوفة وغير موقوفة، أو منقطعة ومتصلة، أو بألفاظ تامة أو مختصرة، فينبه على

(١) العجاب: ٢/٨٧٥.
(٢) السابق: ١/٣٢٣.
(٣) السابق: ١/٦٠٤.
(٤) السابق: ١/٥٣٤.
(٥) السابق: ١/٤٥١.
(٦) السابق: ١/٤٥٤.
(٧) السابق: ٢/٨٧٨.

لفظ كل إمام، ويوضح زيادات كل طريق عن غيره، كأن يقول: «زاد فلان كذا»، أو «وزاد فيه كذا»، أو «لكن زاد فيه كذا»، أو «لم يزد فيه كذا»، أو «وفي رواية لفلان كذا»، أو «وفي لفظ كذا»، أو «وفي رواية كذا»، أو «قال في روايته كذا»، أو «وفيه كذا»، أو «ليس فيه كذا»، ويعدد الطرق مبيناً طريق كل إمام، ويرجح بعض الطرق على بعض أحياناً، أو ينبه على أصح طرق الحديث، أو ينقل كلام أحد الأئمة في ترجيح أحد الوجوه على غيرها، كأن يقول: «ولهذه القصة طرق عن فلان فمنها: كذا وكذا، ومنها كذا...»، ويسردها، أو يقول: «وجاء من وجه آخر أمثل...»، أو «وفي رواية لفلان كذا»، أو « ولفلان كذا، ولفلان كذا»، أو «من عده طرق أتمها رواية فلان»، أو «وجاء من وجه ثان أو ثالث مرسل»، أو «ومن طريق فلان عن فلان...»، أو «اختلف في وصله وإرساله»، أو «أصح طرقه كذا»، أو «أخرجه فلان والمحفوظ كذا»، أو «والرواية المعضلة أثبت»، أو «وسياق فلان أتم»، أو «قال فلان: هذا أثبت من رواية فلان»، أو نحو ذلك، ومن أمثلته: قوله: «... فحديث النعمان بن بشير أخرجه أيضًا ابن المنذر من طريق حماد عن سماك، ولفظه...، وجاء مثله عن البراء بن عازب، أخرجه الطبري وعبد بن حميد وغيرهما من عدة طرق عن أبي إسحاق عنه، أتمها رواية حفيده إسرائيل عنه، سمعت البراء...»أه[١]، وذكرها، ثم قال: «وفي رواية الثوري عن أبي إسحاق...»أه[٢]، فذكر اختلافًا في

(١) العجاب: ٤٧٧/١.
(٢) السابق: ٤٧٨/١.

بعض الألفاظ، ثم قال: «وفي رواية الحسين بن واقد عنه...»أه[١]، وذكر اختلافًا في بعض الألفاظ أيضًا، ثم قال: «وأخرج الطبري أيضًا مثله عن عبيدة بن عمرو السلماني...»أه[٢]، وذكره، ثم قال: «ومن طريق هشيم، أنا هشام نحوه...»أه[٣]، وذكر اختلافًا في بعض الألفاظ أيضًا، ثم قال: «ومن طريق أيوب عن ابن سيرين نحوه دون قوله..»أه[٤]، وذكر اختلافًا في بعض الألفاظ، ثم قال: «وفي لفظ عن أيوب...»أه[٥]، ثم ذكره،

- يتضح مما سبق: أن الحافظ ابن حجر يعدد طرق الروايات ويتعرض لذكر ما فيها من زيادات واختلافات في الألفاظ أحيانًا، ويحدد لفظ كل إمام – إن زاد شيئا – وعدم زيادته – إن لم يزد –، وكذا يتعرض لما في الأسانيد من وجوه مختلفة، ومن أمثلته: قوله: «أخرجه أحمد وأبو داود والطبري، والمسعودي صدوق، لكنه اختلط، وقد خالفه شعبة، فرواه عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى..، وهذا أصح من رواية المسعودي»أه[٦]، وقوله: «.. وأخرجه ابن أبي حاتم من هذا الوجه نحوه، يذكر ابن عباس فيه، وأخرجه الطبري من طريق عبد الوهاب الثقفي، ومن طريق خالد الواسطي كلاهما عن داود عن

(١) العجاب: ٤٧٨/١.
(٢) السابق: ٤٧٨/١.
(٣) السابق: ٤٧٨/١.
(٤) السابق: ٤٧٨/١.
(٥) السابق: ٤٧٨/١.
(٦) السابق: ٤٢٩/١، ٤٣٠.

عكرمه نحوه، وقال فيه...، لم يذكر ابن عباس في السند»أه[١]، وقوله – بعد أن ذكر وجهًا موصولاً للحديث من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس –: «وأخرجه سفيان الثوري في تفسيره من رواية أبي حذيفة النهدي، عنه، عن سالم الأفطس، عن سعيد ابن جبير مرسلاً، لم يذكر ابن عباس، وهو أقوى، فإن عطاء ابن السائب ممن اختلط، وسالم أتقن منه»أه[٢]، وأورد رواية، ونقل كلام النسائي في ترجيح أحد الوجوه، فقال: «وأخرجه النسائي من طريق عبد العزيز بن عبد الله... نحوه، قال النسائي: هذا أثبت من رواية عبد الرحمن»أه[٣]، وتعقبه فيما قال، ورجح الوجه الآخر، وقوله: «وقد أخرج الطبري من وجه آخر عن ابن عباس – وإن كان فيه انقطاع – فهو أمثل من هذا...»أه[٤]، وذكر وجهًا مرسلاً وآخر موصولاً، ثم قال: «المرسل أصح»أه[٥].

- يتضح مما سبق: أن الحافظ ابن حجر يتعرض للأسانيد أيضًا ببيان ما فيها من مخالفات وزيادات في بعض الوجوه، ويرجح بعضها أحيانًا من تلقاء نفسه أو اعتمادًا على أقوال علماء آخرين، ويناقش غيره في ترجيحه بعض الوجوه، ولا يسلم له ما قال أحيانًا.

---

(١) العجاب: ٢/٨٨٥، ٨٨٦.

(٢) السابق: ١/٥٤٧، ٥٤٨.

(٣) السابق: ٢/٨٠٠ – ٨٠٢.

(٤) السابق: ١/٥٣٠.

(٥) السابق: ٢/٨١٧.

١١. يتوسع الحافظ ابن حجر في تخريج بعض الروايات، فيعدد مصادر التخريج أحيانًا، ويختصر في بعضها أو يتوسط أحيانًا، وهذا يتوقف على وجود الرواية في تلك المصادر، لا ناشئ عن تقصير منه في التخريج، ومن أمثلته: قوله: «وعن ثوبان أخرجه أبو يعلى، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وعن...عند الطبراني، وعن معاوية ابن حيدة عند الطبري»أه[١]، وقوله: «وأخرجه عبد بن حميد من رواية سفيان عنه نحوه»أه[٢]، وقوله: «وأخرجه الفريابي، والحسن ابن سفيان، والطبراني من طريق قيس بن الربيع عن أشعث بسنده...»أه[٣].

١٢. يُبهِم الحافظ ابن حجر في التخريج أحيانًا، فيقول مثلاً: «أخرجه فلان وغيره – أو أخرجه فلان وفلان وغيرهما – أو أخرجه فلان وفلان وفلان وغيرهم»، ومن أمثلته: قوله: «أخرج مسلم وغيره أصل الحديث عن عبد الله بن مسعود...»أه[٤]، وقوله: «أخرجه الترمذي، وابن ماجة، وغيرهما»أه[٥]، وقوله: «وكذا أخرجه أحمد، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وغيرهم»أه[٦].

---

(١) العجاب: ٨٠٣/٢.
(٢) السابق: ٨١٥/٢.
(٣) السابق: ٨٥١/٢، ٨٥٢.
(٤) السابق: ٧٨٧/٢.
(٥) السابق: ٨٤٥/٢.
(٦) السابق: ٨١٣/٢.

١٣. يشير الحافظ ابن حجر إلى أصل الحديث إن كان له أصل في أحد كتب السُنة، فيقول مثلا: «هذا الحديث أصله عند فلان، أو مخرج أصله في الصحيح... ونحو ذلك، ومن أمثلته: قوله: «وأخرجه الطبري من طريق سنيد، وأصله عند الترمذي والنسائي من رواية يحيى ابن زكريا...»أه[١]، وقوله: «وأخرج مسلم وغيره أصل الحديث عن عبد الله بن مسعود، قال...»أه[٢]، وقوله: «واستظهر الطبري بحديث أبي هريرة المخرج أصله في الصحيحين»أه[٣].

١٤. يعدد الحافظ ابن حجر الروايات والطرق، وطريقته في عرض الروايات أن يعبر عنها بألفاظ، كأن يقول: «طريق آخر»، أو «سياق آخر»، أو «ومن طريق فلان»، أو «وفي رواية»، أو «وعند فلان عن فلان»، أو «وجاء من وجه آخر»، أو «ومن وجه أتم »، أو «أمثل»، أو «وجاء من وجه ثان أو ثالث»، أو «ولفظه عند فلان كذا»، أو «وقال فلان بسنده»، ونحوه ويذكر الرواية[٤].

١٥. لم يقتصر الحافظ ابن حجر على تخريج الروايات وعزوها، بل تطرق لنقل كلام الأئمة حولها إن كان لهم كلام حولها، ويلاحظ أنه لم يسلم لهم على كل حال، بل إنه يتعقبهم أحياناً فيقول: «قلت كذا»، أو «كذا

---

(١) العجاب: ٢/٧٨٠.

(٢) السابق: ٢/٧٨٧.

(٣) السابق: ١/٥٣١، ٥٣٢.

(٤) ينظر : السابق: ١/٤١٥، ٥٤٩، ٢،٥٧٢/٧٦٢، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٦٠، ٧٦٢، وغيرها.

قال والأمر كذا»، أو «وفيما قال نظر»، ثم يتعقبه، أو يضيف كلامًا من عنده إلى كلامهم يزيده إيضاحًا، ومن أمثلتـــه: قولـــه عقـــب حـــديث ابن عمر: «قال ابن عبد البر: الرواية عن ابن عمـــر بهـــذا المعنـــى صحيحه معروفة عنه، مشهورة من رواية نافع، فغير نكير أن يرويها زيد بن أسلم أيضًا»أه[١]، وقوله: «قال الطبراني: لم يروه عن عبيد الله إلا يحيى القطان، تفرد به ابنه محمد. انتهى»أه[٢]، وقوله: «وأخرجـــه الطبراني...، وقال: «لم يروه عن نافع إلا عيسى بن المسيب، ولا عنه إلا أبو إسماعيل المؤدب، تفرد به حفص، كذا قال، ولم ينفرد به حفص لمتابعة إسماعيل بن إبراهيم بن بسام عن إسماعيل، أخرجه...»أه[٣]، ونقل كلامًا لابن عبد البر حول حديث، ثم تعقبه وبين وجه الصواب في المسألة مبتدئًا بقوله: «وفيما قاله نظر، فقد جاءت هذه السُـــنة مـــن رواية...»أه[٤]، وهذا باب واسع في الكتاب، لو أراد المحصي إحصاء ذلك لحصل على سفر عظيم من تعقباته واستدراكاته وزياداتـــه علـــى سابقيه.

١٦.نال الصحيحان مكانة كبيرة عند الحافظ ابن حجر كما يستشف منه في الكتاب، وعلامة ذلك اعتماده عليهما أو أحدهما في التخـــريج كثيـــرًا، واقتصاره على التخريج منهما أحيانًا، وعدم حكمه على أحاديثهمـــا أو

(١) العجاب: ١/٥٧٣.
(٢) السابق: ١/٥٦٦.
(٣) السابق: ١/٦٠٥.
(٤) السابق: ١/٤٩١، ٤٩٢.

دراسة أسانيدهما أو أحدهما، كما أنه يقدم رواية على أخرى أو يردها استنادًا إليهما أو أحدهما، وثناؤه على صنيع البخاري أحيانًا، ودفاعه عما ظاهره الحط منه، ومن أمثلته: قوله: «... ورواية هشام أصح؛ لأنها موافقة لرواية محمد بن جعفر بن أبي كثير المخرجة في الصحيح»أه[١]، وقوله: «وهذا الحديث الآخر ثابت في الصحيحين وغيرهما»أه[٢]، وقوله – عقب رواية تفيد عدم دعائه على المشركين يوم أحد – : «هذا مردود لما ثبت في الصحيح أنه دعا عليهم»أه[٣]، وقوله: «أخرج الشيخان في صحيحهما وآخرون عن...»أه[٤]، وانتصر للبخاري في روايةٍ رجح النسائي وجهًا غير وجه البخاري فيها، فإن البخاري أخرجها من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا، وأخرجها النسائي من طريق عبد العزيز بن عبد الله نحوه، فقال: «قال النسائي: هذا أثبت من رواية عبد الرحمن، قلت: بل له أصل من رواية أبي صالح، فقد أخرجه ابن حبان من رواية الليث عن محمد بن عجلان...، وله طريق أخرى عن أبي صالح، وابن أبي سلمة سلك الجادة، وهذا من دقيق نظر البخاري، ويحتمل أن يكون عند عبد الله بن دينار بالوجهين، ويؤيده

(١) العجاب: ٨١٣/٢.
(٢) السابق: ٦٣٨/١.
(٣) السابق: ٧٤٩/٢.
(٤) السابق: ٥٩٨/١.

أن رواية ابن عمر ليس فيها للآية ذكر»أه[١]، وقال في سياق ذبه عن البخاري: «وهذا من المواضع التي تواردوا بها على استغراب ما وقع عند البخاري، ولم يقعوا على دقة نظره في ذلك»أه[٢].

١٧. ليس للحافظ ابن حجر اصطلاحات خاصة به في التخريج، لكن وردت ألفاظ مجملة تدل على الاختصار، وهي لا تختلف عن اصطلاحات واطلاقات جمهور المحدثين، فهو يطلق «الشيخين» على البخاري ومسلم، و«أصحاب السنن» على أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، و«الثلاثة» على أبي داود والنسائي والترمذي، و«كتب السنن الأربعة» على سنن الترمذي وسنن أبي داود وسنن النسائي وسنن ابن ماجة، و«الصحيحين» على صحيح البخاري وصحيح مسلم، و«الصحيح» على صحيح البخاري، و«متفقًا عليه» على ما اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في صحيحهما، و«الجماعة» على البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، وهاك أمثلة توضح هذه الإطلاقات، كقوله: «وأما حديث جبير بن مطعم فأخرجه الشيخان...» أه[٣]، وقوله: «وأخرجه مسلم بطوله وأصحاب السنن...»أه[٤]، وقوله: «وأخرج أحمد وأصحاب السنن إلا الترمذي...»أه[٥]، وقوله:

---

(١) العجاب: ٢/٨٠٠ – ٨٠٢.

(٢) السابق: ٢/٨٤٣.

(٣) السابق: ١/٥٠٧.

(٤) السابق: ٢/٨٧٢.

(٥) السابق: ٢/٨٣٣.

«وأصله في الصحيح من حديث ابن عباس»أه[١]، وقوله: «وأسند الواحدي من طريق شعبة.. متفق عليه»أه[٢]، وقوله: «أخرج البخاري ومسلم والثلاثة والطبري من طريق...»أه[٣]، وقوله: «والحديث مخرج في الصحيحين والسنن الأربعة ومسند أحمد»أه[٤]، وقوله:«... أخرجه الجماعة من رواية حجاج بن محمد»أه[٥].

١٨. يُحيل الحافظ ابن حجر في التخريج على اللاحق أو السابق، كأن يقول: سيأتي تخريجه، أو يأتي في موضع كذا، أو تقدم في كذا، ومن أمثلته: قوله: «وأخرجه مسلم بطوله وأصحاب السنن، وبقية طريقه تأتي في نفس المائدة»أه[٦]، وقوله: «قلت: وسيأتي من أخرجه في الآية الأخرى ...»أه[٧]، وقوله: «وستأتي بقية طرقه في تفسير النساء وتفسير المائدة – إن شاء الله تعالى»أه[٨]، وقوله: « وقد تقدم في قوله تعالى: { وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ }[٩] نحو هذا عن ابن عباس...» أه[١٠].

---

(١) العجاب: ١/٤٩٤.
(٢) السابق: ١/٤٥٥.
(٣) السابق: ٢/٨٩٥.
(٤) السابق: ٢/٦٩٩.
(٥) السابق: ٢/٨٩٦.
(٦) السابق: ٢/٨٧٥، ٨٧٦.
(٧) السابق: ١/٥٩٦.
(٨) السابق: ص ٥٤٥.
(٩) سورة البقرة آية ٢٣٤.
(١٠)العجاب: ١/٦٠٠، ٦٠١.

١٩. يفرق الحافظ ابن حجر بين الحديث والأثر، ولا يسوي بينهما في الاصطلاح، فإنه يعبر عن المرفوع إلى النبي - ﷺ - بلفظ الحديث، وعمن دونه بالأثر، كقوله: «وقد أخرج الطبري الأثرين عن هذين التابعين، وفي رواية له في الأول عن عطاء...، وفي الثاني عن أبي الضحى ...» أه[١]، وقوله: «قلت: أثر ابن عباس أخرجه الحاكم في المستدرك من هذا الوجه...»أه[٢]، وقوله: «وأما أثر خُصيف ففيه ضعف مع إعضاله...»أه[٣].

٢٠. تنوعت مصادر التخريج عند الحافظ ابن حجر في كتابه العجاب بين كتب المتون الحديثية: (الصحاح – والسنن – والمسانيد – والمعاجم – والمصنفات – والمستخرجات – والمستدركات – الأجزاء الحديثية – موطأ مالك ..)، وكتب التفسير، وكتب الأحكام، وكتب المغازي والسير والتاريخ، وكتب الغرائب والأفراد، والفوائد، وكتب الطبقات، والمؤتلف والمختلف، ومعرفة الصحابة، وكتب الرجال وغيرها[٤].

- **ويلاحظ عليه الآتي : -**

أ- يكثر التخريج والعزو من بعض المصادر دون بعض.

---

(١) العجاب: ١/٤١٤.

(٢) السابق: ١/٣٠٧.

(٣) السابق: ١/٣١٠.

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق العجاب: ١/١٤١ – ١٦١، فقد تحدث المحقق عن مصادر ابن حجر باستفاضة، وسردها، وذكر عدد المرات التي نقل منها ابن حجر من كل كتاب.

ب- يختصر أسماء بعض المصادر غالبًا، وقد يبهمها، أو يبهم أسماء مؤلفيها أحيانًا.

ج- يذكر كلمة: «انتهى» إذا نقل كلامًا لأحد العلماء حول رواية من الروايات ونحوه أحيانًا، فيقول عقبه مثلا: «انتهى»، أو «انتهى ما ذكره البخاري»أه[١] ونحوه.

د- يكثر النقل من هذه المصادر، كما أنه يكثر التصرف فيما ينقل لا سيما في أقوال العلماء.

ه- يلاحظ كثرة مصادره وندرة بعضها، إذ يعد في حكم المفقود أو المخطوط.

و- يعزو لبعض كتبه ويحيل إليها على ندرة.

ز- يلاحظ أن مصادره متنوعة بين الحديث وعلومه، والتفسير وعلومه، والتاريخ، والسير، والمغازي، وغيرها .

ح- يتعقب من نقل عنهم كثيرًا، ويناقشهم ويستدرك عليهم، ولم يسلم لهم في كل ما قالوا، واستدراكاته قائمة على الدليل والبرهان.

ط- يتكلم على بعض المصادر نادرًا كحديثه عن كتاب الثعلبي - عقب ذكر قول له -، حيث قال: «وهذا من عيوب كتابه ومن تبعه عليه، يجمعون الأقوال عن الثقات وغيرهم، ويسوقون القصة مساقًا واحدًا على لفظ من يُرمى بالكذب أو الضعف الشديد، ويكون أصل القضية صحيحًا، والنكارة في ألفاظ زائدة كما في هذه القصة...»أه[٢].

---

(١) العجاب: ٥٦٤/١، وينظر على سبيل المثال: ٤١٩/١.

(٢) السابق: ٦٥٤/١.

٢١. يشير الحافظ ابن حجر إلى نوع الحديث في التخريج أحيانًا، كأن يقول: «أخرجه فلان مرفوعًا – أو مرسلاً – أو معلقًا – أو موقوفًا – أو من طريق موصولة – وهو مرسل – وهذا غريب – وهو موقوف – مرسل صحيح السند – مرسل، سنده في أصح الأسانيد – وهذا منقطع بين فلان وفلان – أخرجه فلان فوصله – أخرجه فلان رفعه ونحو ذلك، ومن أمثلته: قوله: «أخرجه أحمد وأبو داود وابن خزيمة والدارقطني من طريق العلاء بن المسيب وغيره عن أبي أمامة... مرفوعًا»أه[١]، وقوله: « وأخرجه عبد بن حميد من طريق شعبة عن أبي أميمة... موقوف»أه[٢]، وقوله: «... وهذا منقطع بين عبيد الله وعائشة»أه[٣]، وقوله: «أخرج الطبري من طريق منصور بن المعتمر.. رجاله ثقات، وهو مقطوع أو موقوف»أه[٤].

٢٢. يعزو الحافظ ابن حجر للواحدي في التخريج أو لبعض مصادره في كتابه أسباب النزول، ويقره على تخريجه أحيانًا فيقول: «وهو كما قال» ومن أمثلته: قوله: «أخرجه ابن أبي حاتم والواحدي من طريقه...»أه[٥]، وقوله: «أسند الواحدي من طريق أبي حازم.... قال: رواه البخاري ومسلم، وهو كما قال»أه[٦]، وقوله: «وأخرج الواحدي

(١) العجاب: ١/٥٠٠.
(٢) السابق: ١/٥٠١.
(٣) السابق: ٢/٨٧٩.
(٤) السابق: ٢/٧٣٨.
(٥) السابق: ٢/٧٤١.
(٦) السابق: ١/٤٤٧.

أيضًا من تفسير إسحاق بن راهويه بسنده القوي إلى السدي ...، وأخرجه الواحدي أيضًا من طريق السدي بأسانيده ...»أه[١].

٢٣. ينبه الحافظ ابن حجر على أن الرواية بلا إسناد، كما أنه يشير إلى السند المتكرر، وهو من طريق ابن إسحاق إلى ابن عباس، فيقول عن الأول: ذكره فلان بلا إسناد، أو يقول: «أخرج فلان كذا، ذكره بغير إسناد»، ويقول عن الثاني: «أخرجه من طريق ابن إسحاق بسنده المتكرر إلى ابن عباس»أه[٢].

٢٤. يقوم الحافظ ابن حجر بالتخريج مع الإشارة إلى الحكم على الرواية في كثير من الأحيان، إما بالحكم على الإسناد إجمالاً، أو على أحد رجال الإسناد، أو يشير إلى درجة الحديث، ومن أمثلته: قوله: «أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن مجاهد...»أه[٣]، وقوله: «أخرج ابن عساكر ... بسند فيه راو ضعيف جدًا ...»أه[٤]، وقوله – عقب إيراده حديثًا – : «هذا حديث حسن»أه[٥].

٢٥. إذا وقع اختلاف في الرواية بين الإرسال والوصل، أو الوقف والرفع، أو الاتصال والانقطاع، أو الشذوذ أو النكارة، ونحوه أشار إلى ذلك، ورجح في كثير من الأحيان، كأن يقول: «واختلف في وصله وإرساله

---

(١) العجاب: ٢٥٦/١، ٢٥٧.

(٢) ينظر: السابق: ٣٠٨/١، ٣٨٠، ٣٨١، ٧١٨/٢،٦٣٠، وغيرها.

(٣) السابق: ٣٢٢/١.

(٤) السابق: ٦٠٧/١.

(٥) السابق: ١٩٧/١.

– أو خالف في سياقه – أو أخرجه فلان مرسلاً، وجاء من طريق فلان موصولا – أو أخرجه فلان ليس فيه ابن عباس مثلاً، ورواه فلان موصولاً – أو هذا منكر والمحفوظ كذا – أو أخرجه فلان هكذا، والراجح أنه مرسل... ونحوه»، ومن أمثلته: قوله– بعد أن ذكر رواية –: «وهذا سياق منكر، والمعروف في هذا المتن غير هذا السياق، وهو ما أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان والحاكم عن أبي هريرة ...»أه[١]، وقوله: «حديث جابر أخرجه ابن خزيمة والحاكم، وهو على شرط مسلم، ولكن اختلف في إرساله ووصله...» أه[٢]، وقوله: «أما الأول فأخرجه أيضًا ابن أبي حاتم والبغوي .. وأبو علي بن السكن، وقال: تفرد به هدبة عن حماد، والصواب أنه مرسل»أه[٣]، وقوله بعد رواية: «... وهذا منكر، والمحفوظ ...»أه[٤]، وذكر هذا المتن المحفوظ.

٢٦. إذا وقعت رواية للحافظ ابن حجر بإسناد له نبه على ذلك، فيقول مثلاً: «وقع لنا بعلو»، أو «روينا من طريق فلان»، ومن أمثلته: قوله: «.. ووصله بعلي بن شبيب عن هشام موصولاً – يذكر عائشة –، ووقع لنا بعلو في جزء لُوين» أه[٥]، وقوله: «... وروينا في المعجم

(١) العجاب: ١/٥٣٥، ٥٣٦.
(٢) السابق: ١/٤٥٦ ــ ٤٥٧.
(٣) السابق: ١/٤٧٣.
(٤) السابق: ٢/٨٤٨.
(٥) السابق: ١/٥٨١، ٥٨٢.

الأوسط للطبراني في ترجمة أحمد بن عمرو...، عن عبد الله ابن عمران...»أه[١]، وقوله: « وروينا في حديث الزهري جمع الذهلي من طريق الزهري عن...»أه[٢].

٢٧.يُعنى الحافظ ابن حجر بذكر المتابعات والشواهد، فإذا كان للرواية متابع، أو شاهد نبه على ذلك، كان يقول: «وقد تابع فلان فلانًا»، أو يقول: «وقد توبع فلان على روايته»، أو يقول: «وتابعه فلان»، أو يقول: «وله شاهد من حديث فلان عند فلان»، أو يقول: «وشاهده في كتاب كذا من حديث فلان»، أو يقول:«وله شاهد عند فلان»، أو يقول: «وهذا الجزء له شاهد..»، أو يقول: «وللمتن شواهد من حديث فلان»، ونحو ذلك، ومن أمثلته: قوله: «وحديث البراء له شاهد قوي، وله عدة متابعات مرسلة»أه[٣]، وقوله: «وله شاهد عن عبد بن حميد من طريق...»أه[٤]، وذكره، وقوله: «وشاهده في صحيح البخاري من حديث أسامة بن زيد...» أه[٥]، ثم ذكره، وقوله: «وقد تابع النضر ابن شميل على روايته عن ابن عون: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم ...، وإسماعيل بن إبراهيم الكرابيسي...» أه[٦]، ثم ذكرهما وعزاهما

(١) العجاب: ٢/٩١٣، ٩١٤.
(٢) السابق: ٢/٨١٠.
(٣) السابق: ١/٤٥٦، ٤٥٧.
(٤) السابق: ١/٤٨١.
(٥) السابق: ٢/٨١٠.
(٦) السابق: ١/٥٦٦، ٥٦٧.

لمن أخرجهما، ويتبين أنه: يذكر المتابع أو الشاهد أحياناً، وقد يكتفي بالإشارة إليه أحياناً، وقد يشير إلى درجته أحياناً، وقد لا يشير أحياناً، وقد يعزوه لمصدره أو لمن أخرجه، وقد لا يعزوه.

٢٨. ينبه الحافظ ابن حجر على من وصل الرواية، فيقول مثلاً عقبها: «وصله فلان – وصل فلان رواية فلان»، ومن أمثلته: قوله عقب حديث: «وصله الطبري من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي ...» أه[١]، وقوله: «ووصل الطبري رواية ابن إدريس ولفظه...»أه[٢]، وقوله: «هكذا ذكره مرسلاً، ووصله أحد من طريق عمر بن حمزه، عن سالم، عن أبيه...»أه[٣]، وذكره .

٢٩. يتعرض الإمام ابن حجر لبيان كثير من قضايا الأسانيد والمتون كالانقطاع، أو القلب، أو الوهم، أو بيان الأغلاط، أو الإدراج، أو بيان مخالفة في المتن أو الإسناد، أو الشذوذ، أو بيان النكارات، وقد يشير إلى بعض لطائف الإسناد.

- ومن أمثلة ما فيه انقطاع: كقوله: «وفي السند انقطاع»أه[٤]، وقوله: «وهذا منقطع بين مجاهد وأبي ذر»أه[٥]، وقوله: «وإسماعيل وعطاء

(١) العجاب: ٤٢٣/١.
(٢) السابق: ٥٨٢/١.
(٣) السابق: ٧٤٧/٢.
(٤) السابق: ٥٢٨/١.
(٥) السابق: ٤٢٢/١.

الخراساني ضعيفان مع الانقطاع بين عطاء هذا وابن عباس»أه[١]، وقوله عن حديث: «وفيه ضعف وانقطاع»أه[٢].

- **وما فيه قلب:** كقوله: «وجاء عن حماد بهذا السند حديث آخر في الألقاب، وهو مقلوب، والصواب: رواية شعبة ووهيب وغيرهما عن داود عن الشعبي عن أبي جبيرة بن الضحاك... قاله أبو نعيم، وأخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من هذا الوجه»أه[٣]، فإنه أشار إلى القلب ومن قال به، وذكر الوجه الصحيح، وذكر من أخرجه من الأئمة، والقلب هنا من حماد، فإنه سماه الضحاك ابن أبي جبيرة، والصواب أنه أبو جبيرة بن الضحاك.
- **وما فيه وهم:** كقوله: «وهذا الحديث رواته ثقات، لكن وقع في سياق السند وهم، فإنه في الصحيح من طريق عطاء بن صفوان بن يعلي ابن أمية عن أبيه، فسقط من هذه الرواية كلمتان: قوله: ابن يعلى، وقوله: عن أبيه، فصار ظاهره أنه من السند صفوان بن أمية، وإنما هو من رواية صفوان بن يعلى بن أمية التميمي»أه[٤].
- **وما فيه إدراج في المتن:** كقوله: «وقضيته أن في سياق رواية مسلم إدراجًا»أه[٥]، وقوله: «والذي يظهر أن من قوله: «يستفتونك» إلى

(١) العجاب: ٨٣٩/٢.
(٢) السابق: ٨٨٠/٢.
(٣) السابق: ٤٧٤/١، ٤٧٥.
(٤) السابق: ٤٨٦/١.
(٥) السابق: ٦٤٧/١.

آخره من كلام ابن عيينة، أدرج في الخبر؛ لخلو رواية الباقيين عن قوله: «وكان له أخوات إلى آخره...»أه[١].

- وما فيه مخالفة: كقوله: «...الكلبي ضعيف لو انفرد، فكيف لو خالف، وقد خالفه الربيع بن أنس، وهو أولى بالقبول منه»أه[٢]، وقوله: «والمسعودي صدوق لكنه اختلط، وقد خالفه شعبة فرواه عن عمر ابن حمزة» أه[٣]، ثم ذكره، ورجح الوجه الأصح، وكقوله: «ورواه أشعث بن إسحاق عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير مرسلاً، وخالف في سياقه، ولفظه...»أه[٤]، وذكره.
- وما فيه شذوذ: كقوله: «...والمحفوظ لأسماء أنها قدمت عليها المدينة تسألها»أه[٥]، وكقوله: «... وفيه زيادات منكرة، فيها أن المحفوظ أن إسلام عثمان بن طلحة كان قبل الفتح...»أه[٦].
- وما فيه نكارة: كقوله: «وهذا منكر، فإن الذي في الصحيح...»أه[٧]، وذكره، وكقوله: «وهذا سياق منكر، والمعروف في هذا المتن غير هذا السياق، وهو ما أخرجه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وصححه ابن حبان

(١) العجاب: ٨٤٣/٢.
(٢) السابق: ٤٦٦/١.
(٣) السابق: ٤٢٩/١، ٤٣٠.
(٤) السابق: ٦٣٠/١.
(٥) السابق: ٦٣٣/١.
(٦) السابق: ٨٩٣/٢.
(٧) السابق: ٥٢٣/١.

والحاكم عن أبي هريرة...»أه[١]، وذكره، وكقوله: «وهذا مع انقطاعه، فيه نكارة في سياقه»أه[٢]، وكقوله: «وقوله فيها: إن قريشًا...، منكر مردود، والقصة...»أه[٣]، وذكرها.

- **ومن أمثلة لطائف الإسناد التي يشير إليها:** قوله – عقب رواية –: «وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر، فإن سليمان بن أرقم أصغر من الزهري»أه[٤].

٣٠. يقوم الحافظ ابن حجر بالحكم على الروايات في كثير من الأحيان، إما حكمًا إجماليًا دون تعرض لدراسة حال رجال الإسناد أو واحدٍ منهم، فيقول مثلاً: «حديث حسن»أه[٥]، أو «وهو حديث صحيح»، وإما بالحكم على الإسناد إجمالاً، فيقول مثلاً: «وهذا سند صحيح»أه[٦]، أو «وسنده صحيح»أه[٧]، أو «وفي سنده مقال»أه[٨]، أو «وهذا مرسل صحيح السند» أه[٩]، أو «هو سند صحيح»أه[١٠]، أو «وهذا سند قوي

---

(١) العجاب: ١/٥٣٥.
(٢) السابق: ١/٥٥٥.
(٣) السابق: ١/٥٢٣.
(٤) السابق: ١/٥٨٩.
(٥) السابق: ١/١٩٧.
(٦) السابق: ١/٤٩٨، ٤٩٩، ٤٣٧.
(٧) السابق: ١/١٩٩، ٤٨١.
(٨) السابق: ١/٢٣٤.
(٩) السابق: ١/٤٣٢.
(١٠) السابق: ١/٤٦٣.

إلى عطاء»أه[١]، أو «وسنده قوي»أه[٢]، أو «أخرج فلان بسند صحيح»أه[٣]، أو «هو سند ضعيف»أه[٤]، أو «وهذا سنده حسن»أه[٥]، أو «أخرج بسند ضعيف»أه[٦]، ونحو ذلك، وإما بالحكم على رجال الإسناد إجمالا، فيقول مثلا: «رجاله موثقون»أه[٧]، أو «هذا مرسل رجاله ثقات»أه[٨]، أو «رجاله ثقات»أه[٩]، أو «هذا الحديث رواية ثقات»أه[١٠]، وإما بالحكم على بعض رجال الإسناد كأن يقول مثلاً: «وفي سنده ابن لهيعة، وحديثه يكتب في المتابعات»أه[١١]، وقوله: «وفي رجاله أبو معشر المدني، وهو ضعيف»أه[١٢]، «أخرج ابن عساكر – بسند فيه راو ضعيف جدًا»أه[١٣]، وإما بنقل أحكام غيره

---

(١) العجاب:: ٢/٧٥٤.
(٢) السابق: ١/٤٣٠.
(٣) السابق: ١/٤٧٠، ٥٨٨، ٥٨٩.
(٤) السابق: ١/٤٦٣.
(٥) السابق: ١/٥٣٩.
(٦) السابق: ١/٦٥٦.
(٧) السابق: ٢/٩١٤.
(٨) السابق: ١/٤٥٨.
(٩) السابق: ٢/٧٣٨.
(١٠)السابق: ١/٤٨٦.
(١١)السابق: ١/٤٤١.
(١٢)السابق: ١/٥٦٥.
(١٣)السابق: ١/٦٠٧.

من الأئمة السابقين كالترمذي والحاكم والهيثمي والعقيلي وغيرهم، فيعتمدها ذاتها، أو يزيد عليها، أو يتعقبها، ومن أمثلة ما نقل فيه أقوال غيره كقوله: «وأخرجه الترمذي أيضًا...، وقال: حسن»أه[١]، وكقوله: «أخرجها أبو داود، وصححها الترمذي والحاكم»أه[٢]، وكقوله: «وقال الترمذي: حسن صحيح...، وصححه أيضًا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم...»أه[٣]، ومما تعقبه كقوله: «قال شيخنا الحافظ أبو الحسن في زوائد المسند: «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير موسى ابن جبير، وهو ثقة، قلت: السند على شرط الحسن، وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه كعادته في تصحيح مثله، فأخرجه في النوع الرابع من القسم الثالث عن الحسن بن سفيان...، ورجاله رجال الصحيح إلا موسى ابن جبير...»أه[٤]، وكقوله: «قلت: وهذا غريب – إن ثبت – فليضف إلى موافقات عمر، وقد جزم ابن عطية بأنه ضعيف، ولم يبين جهة ضعفه، وليس فيه إلا الإرسال» أه[٥]، وينص على سبب التصحيح أو التضعيف أحيانًا كقوله: «وهذا سند صحيح لكنه في حكم المرسل؛ لأن أبا مجلز تابعي وسط، من طبقة محمد بن سيرين»أه[٦]، وقوله: «وهذا

(١) العجاب: ١/١٩٨.
(٢) السابق: ١/٦٢٨.
(٣) السابق: ١/٤٧٩.
(٤) السابق: ١/٣٢٠.
(٥) السابق: ١/٢٩٦.
(٦) السابق: ١/٣١٣.

الحديث مع إرساله ضعيف السند من أجل إسحاق بن أبي فروة»أه[١]، وذكره للحكم على الحديث عقب الرواية غالبًا، وقد يذكره مقدمًا عليها أحيانًا كقوله: أخرج فلان بسندٍ صحيح أو ضعيف، ونحو ذلك، ثم يسوق الرواية، ولا يتعرض للحكم على أحاديث الصحيحين أو أحدهما، أو أسانيدهما أو أسانيد أحدهما لمكانتهما، ويكتفي بالإشارة إلى التخريج إليهما كقوله مثلاً: «هذا الحديث ثابت في الصحيحين»أه[٢]، ونحو ذلك، وتظهر ثمرة الحكم على الإسناد في اعتماد الأقوال وترجيحها في أسباب النزول، وقد اعتمد عليها الحافظ ابن حجر في تقوية بعض الأقوال وترجيحها في أسباب النزول على غيرها، أو القطع بردها لوهاء سندها، كقوله: «ورجح الطبري قول مجاهد، والراجح من حيث السند قول ابن عباس –ﷺ – »أه[٣]، وقوله: «وأما قول ابن عباس فنسبه الثعلبي لرواية عطاء عنه، وهي من تفسير عبد الغني بن سعيد الواهي، وقد أخرجه الطبري من مرسل محمد ابن كعب القرظي...، واستبعد الفخر الرازي صحة هذا السبب...، وفي سنده موسى بن عبيدة، وهو ضعيف»أه[٤]، وكقوله: «وأما أثر الكلبي فلعله في تفسيره الذي يرويه عن أبي صالح عن ابن عباس...، وقد توارد من لا يد لهم في صناعة الحديث على الحزم بأن هذا كان سبب

(١) العجاب: ١/٤٤٤.
(٢) السابق: ١/٦٣٨.
(٣) السابق: ١/٣٦٨.
(٤) السابق: ١/٣٦٩.

النزول مع وهاء السند فيه، ولا شعور عندهم بذلك، بل كاد يكون مقطوعًا به لكثرة من ينقله من المفسرين وغيرهم»أه[١].

٣١.يندر أن يتعرض الحافظ ابن حجر لذكر قواعد اصطلاحية من قواعد علوم الحديث، إنما هي إشارات، وردت في سياق التخريج أو الحكم على الروايات لا للتقعيد والتأصيل، ومن ذلك قوله عقب رواية: «وهذا سند صحيح، وحكمه أن يكون مرفوعًا؛ لأنه لا مجال للرأي فيه، وما كان علي – ﷺ – يأخذ عن أهل الكتاب»أه[٢]، وكقوله: «...فإن الاضطراب إذا بَعُد به الجمع بين المختلف ولم يترجح منه شيء التحق بالضعيف المردود...»أه[٣]، وليس غرض الكتاب بسط ذلك.

٣٢.لم يغفل الحافظ ابن حجر الحديث على أسماء بعض الرجال الواقعين في الإسناد أو في المتن، فقد تناولهم بالضبط، أو الإيضاح والبيان، أو إزالة الإبهام والإشكال، على النحو الآتي:

- يضبط بعض أسماء الرجال في الإسناد أو في المتن بالحروف كقوله: «ومن الضعفاء من قبل الحفظ – حِبّان – بكسر المهملة، وتثقيل الموحدة، وهو ابن علي العَنَزي بفتح المهملة والنون، بعدها زاي منقوطة» أه[٤]، وقوله: «والصُّلْب بضم المهملة، وسكون اللام، وبعدها موحدة»أه[٥]،

(١) العجاب: ١/٤٥٥.
(٢) السابق: ١/٣٢٢.
(٣) السابق: ١/٣٤٣.
(٤) السابق: ١/٢١٠.
(٥) السابق: ١/٤٣٤.

وكقوله – لما ضبطه من أسماء في المتن –: «وعَيْدان: بفتح المهملة، بعدها تحتانية مثناه، ذكره أصحاب المشتبه»أه[١].

- يفسر كنية لراوٍ ذُكر في الإسناد بكنيته، فيذكر اسمه ونسبته، كقوله: «عن أبي العالية – واسمه رفيع الرياحي – بالمثناة التحتانية والحاء المهملة»أه[٢].
- يُذكر راوٍ في الإسناد باسمه ونسبته، فيعرفه بكنيته وبنسبة أخرى له، كقوله: «... من طريق عبيدالله العتكي، وهو أبو المنيب المروزي...» أه[٣].
- يُذكر راوٍ في الإسناد بكنيته، فيعرفه باسمه واسم أبيه أو بنسبته كقوله: «... أنا ابن التيمي – هو معتمر بن سليمان –، عن أبيه، عن أبي عثمان – هو النهدي...»أه[٤].
- يُذكر راوٍ في الإسناد بكنيته ونسبته، فيعرفه باسمه واسم أبيه كقوله: «.. عن أبي السوار العدوي – هو حسان بن حريث – على الراجح...»أه[٥].
- يُذكر راوٍ في الإسناد باسمه واسم أبيه، ويُبهَم اسم الجد، فيفسره كقوله: «ورواه محمد بن يحيى بن سعيد عن أبيه – هو القطان – ...»أه[٦].

---

(١) العجاب: ١/٤٥٢.
(٢) السابق: ١/٢١٥.
(٣) السابق: ١/٣٠٠.
(٤) السابق: ١/٣٢٣.
(٥) السابق: ١/٥٣٧، ٥٣٨.
(٦) السابق: ١/٥٦٤.

- يُذكر راوٍ في الإسناد باسمه، فيزيد اسم أبيه كقوله: «...عن المبارك – هو ابن فضالة – ...»أه[١].
- يُذكر راوٍ في الإسناد بكنيته، فيذكر اسمه واسم أبيه وجده كقوله: «... نا أبو صفوان – هو عبد الله بن سعيد بن عبد الملك – ...»أه[٢].
- يفسر اسم رجل ذكر في الإسناد بنسبته المشهور بها، كأن يرد في الإسناد اسم سفيان، فيقول: هو الثوري[٣]، أو الحسن، فيقول: هو البصري[٤]، أو عطاء، فيقول: وهو الخراساني[٥].
- يفسر اسمًا مبهمًا ذكر في الإسناد كقوله: «عن أبيه، وهو عبد الرحمن ابن الزبير...»أه[٦].
- يفسر اسم رجل ذكر في المتن كقوله: «ومن قائل يقول، وهو عبد الله ابن أبي أمية المخزومي....»أه[٧].
- يوضح نسبة رجل من رجال الإسناد، فيذكر نسبه كقوله: «قال المسعودي، وهو عبد الرحمن بن عبدالله بن عتبة بن مسعود...»أه[٨].

---

(١) العجاب: ١/٥٦٠.
(٢) السابق: ١/٥٦٨.
(٣) السابق: ٢/٩١٢.
(٤) السابق: ١/٥٩٠.
(٥) السابق: ١/٥٩٤.
(٦) السابق: ١/٥٨٨.
(٧) السابق: ١/٣٥٠.
(٨) السابق: ١/٤٢٩.

- يعرف رجلاً ذكر في الإسناد بأخيه المشهور كقوله: «...من طريق الصلب بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري، وهو أخو بهز ابن حكيم...»أه[١].
- يعرف براوٍ ذكر باسمه في الإسناد كقوله: «...عن عارم – محمد ابن الفضل – ...»أه[٢]، وكقوله: «... حدثنا قُرَاد أبو نوح، واسمه عبد الرحمن بن غزوان...»أه[٣].
- يبين كنية رجل ذكر في الإسناد، فيوضح أنها كنية لفلان كقوله: «... عن أبي اليقظان، وهي كنية عمار بن ياسر...»أه[٤].
- يُذكر اسم راوٍ في الإسناد، فيضبطه، ويذكر كنيته ولقبه كقوله: «.. من طريق محمد بن خازم –بمعجمتين –، وهو أبو معاوية الضرير...»أه[٥].
- يُذكر راوٍ بنسبته، فيوضح اسمه وكنية أبيه كقوله: «الوالبي – هو علي بن أبي طلحة – ...»أه[٦].
- يُذكر اسم راوٍ في الإسناد، فيوضح اسم أبيه وجده كقوله: «.. حدثني سالم،هو ابن عبد الله بن عمر...»أه[٧].

---

(١) العجاب: ٤٣٣/١، ٤٣٤.
(٢) السابق: ٧٢٤/٢.
(٣) السابق: ٧٨٢/٢.
(٤) السابق: ٨٧٩/٢.
(٥) السابق: ٥٠٥/١.
(٦) السابق: ٤٣٦/١.
(٧) السابق: ٧٤٧/٢.

- يضبط اسم والد أحد رجال الإسناد بالحروف كقوله: «...عن قيس ابن حَبتر – بمهملة، ثم موحدة، ثم مثناة كوزن جعفر – النهشلي ...»أه[١].
- إذا وقع اختلاف في اسم رجل ذكر في متن رواية، فإنه ينبه على هذا الاختلاف كقوله – بعد رواية، ذكر فيها اسم صرمة بن أنس –: «تنبيه: جمع ابن عطية الخلاف في تسمية الأنصاري...، فقال: وروي أن صرمة بن قيس، ويقال: ابن مالك، ويقال: أبو. قلت: وتقدم في بعض طرقه: أبو قيس بن صرمة، وفي بعضها: أبو قيس بن عمرو، وذكرت في كتابي في «الصحابة»: أن بعضهم قال : أنس بن صرمة، وأن بعضهم صحفه، فقال: ضمرة بضاد معجمة، ووقع في تفسير مقاتل: أنه صرمة بن أنس بن صرمة بن مالك من بني عدي ابن النجار، أبو قيس...»أه[٢].
- يصوب وهمًا في اسم رجل في الإسناد للواحدي أو لغيره أحيانًا كتصويبه وهم الواحدي في قوله: «مقاتل بن حيان»، قال: «كذا رأيت فيه: «ابن حيان» وقد وجدته في تفسير مقاتل بن سليمان..»أه[٣].
- يميز بين الأعلام المشتبه، أو يقوم بضبطها أحيانًا، كقوله: «... ولم يلق السدي من الصحابة إلا أنس بن مالك، وربما التبس بالسدي الصغير»أه[٤]،

---

(١) العجاب: ١/٤٦٠.

(٢) السابق: ١/٤٤٥ – ٤٤٧.

(٣) السابق: ١/٤٥١.

(٤) السابق: ١/٢١٢.

وكقوله: «... حِبَّان – بكسر المهملة، وتثقيل الموحدة – وهو ابن علي العنزي – بفتح المهملة والنون، بعدها زاي منقوطة»أه[١].

٣٣.للحافظ ابن حجر موقف من الحديث الموضوع، وهو موقف الجمهور من أنه لا تجوز روايته وإخراجه في الكتب بحال من الأحوال إلا على سبيل التحذير منه، لا الاحتجاج به استشهادًا أو اعتبارًا، يظهر ذلك من صنيعه وأقواله، ومنها – متعقبًا على الحاكم –: «وأما هذا الطريق بهذا اللفظ فأخرجه الحاكم في المستدرك من طريق عبدالملك بن هارون ... واعتذر عن إخراجه، فقال: غريب من حديثه، أدت الضرورة إلى إخراجه في التفسير، قلت: وأي ضرورة تحوج إلى إخراج حديث – من يقول فيه يحيى بن معين: كذاب– في المستدرك على البخاري ومسلم، ما هذا إلا اعتذار ساقط»أه[٢]، ولم يترك رواية كذاب أو وضاع إلا ونبه عليها، ويعتبر بالضعيف إذا قبل أن ينجبر ولا يرده مطلقًا، ويظهر ذلك من طريقته في الكتاب، ومنه قوله: «... لكن جاء ذلك من عدة طرق عن الصحابة، ومجموع ذلك يقضي بأن للقضية أصلاً أصيلاً، والله أعلم»أه[٣].

---

(١) العجاب: ١/٢١٠.

(٢) السابق: ١/٢٨٣، ومنه قوله في أول الكتاب: «ولا يحل القول في أسباب النزول الكتاب العزيز إلا بالرواية والسماع...، وقد ورد الوعيد للجاهل ذي العثار في هذا العلم بالنار»أه.(العجاب ١/١٩٦)، وساق رواية في الوعيد بالنار لمن كذب متعمدًا على النبي – ﷺ –.

(٣) السابق: ١/٢٢٧.

٣٤. يتطرق الحافظ ابن حجر للحديث عن متن الرواية أحيانًا، فقد أتى بكثير من الفوائد السديدة، والفرائد المفيدة التي تشهد له برسوخ القدم في علوم الحديث رواية ودراية، كأن يجمع بين روايات ظاهرها التعارض، أو يزيل إشكالاً حول رواية، أو يشير إلى إدراج وقع في المتن، أو يضبط لفظة غريبة بالحروف، أو يبين المراد من الرواية، أو يتعقب غيره من العلماء، أو يبين حكمًا شرعيًا، أو يزيل إبهامًا في المتن، أو يشير إلى المراد الذي دلت عليه الرواية، أو يبين سبب نزول آية أو مناسبة ذكرها إلى غير ذلك من الفوائد الحديثية الرائقة التي تشير إلى أنه لم يكتف بسوق الروايات وعرضها فقط دون دراية بمتونها، ومن أمثلته:

- فيما يتعلق بالجمع بين روايات ظاهرها التعارض: كقوله: «ويمكن الجمع بأن المنفي الدعاء على الجميع بهلاك يعمهم، والثابت دعاء على قوم منهم بغير الهلاك...»أه[١]، وكقوله: «... ويمكن الجمع بين الحديثين بنزول الآية في المنافقين وفي أهل الكتاب»أه[٢].
- فيما يتعلق بإزالة إشكال: كقوله: «ووقع في هذه الرواية إشكال؛ لأن ظاهرها أن إسلام ثقيف ومصالحهم كان قبل فتح مكة وليس كذلك، ولعل الكلام أن الفاء...»أه[٣]، وذكر ما يدفع به هذا الإشكال.
- فيما يتعلق ببيان إدراج وقع في المتن، كقوله: «قلت: وقضيته أن في

(١) العجاب: ٢/٧٥٠.
(٢) السابق: ٢/٨١٤.
(٣) السابق: ١/٦٣٩.

سياق رواية مسلم إدراجًا...»أه[١]، وأوضح ذلك بذكر روايات أخرى.

- فيما يتعلق ببيان مسألة أو حكمًا شرعيًا كقوله – في الذي يحمل وحده على العدد الكثير من العدو – : «وأجاز الجمهور ذلك بشروط، منها: أن يغلب على ظنه أن ينجو، أو ينكي العدو بذلك أو يرهبه، أو يكون سببًا لتجريء المسلمين على عدوهم...»أه[٢] إلخ ما قال مستنبطًا ذلك من الحديث.
- فيما يتعلق برده على غيره من العلماء كرده على ابن حبان في تفسير معنى الزهرة الوارد في الرواية، فقال: «قلت: وهذا مما قاله من عنده، وقد ورد الخبر بخلاف ما زعم، وصرح فيه بأنها الزهرة الكوكب الذي هو الآن في السماء...»أه[٣]، وأبان عن ذلك بالروايات.
- فيما يتعلق بإيضاح إبهام ورد في المتن: كإيضاحه أسماء رجال من المهاجرين والأنصار ذكروا في المتن مبهمين، فقال: «قلت: كذا ذكره الثعلبي بغير إسناد، ووجدته في تفسير مقاتل بن سليمان به، وزيادة أن سمي الستة من المهاجرين، وهم ...، وسمي الثمانية من الأنصار، وهم ...» أه[٤]، وذكرهم بأسمائهم جميعًا.
- فيما يتعلق بإيضاح معنى رواية كقوله: «... وعلى هذا، فقوله – ﷺ – في الحديث المخرج في الصحيح ... معناه أنه ليس في القصة ما

---

(١) السابق: ٦٤٧/١.

(٢) السابق: ٤٨٤/١.

(٣) العجاب: ٣٢١/١، ٣٢٢.

(٤) السابق: ٤٠٣/٢، ٤٠٤.

يقتضي أنه حصل عنده شك في القدرة...»أه[١] إلخ ما قال.

- فيما يتعلق بضبط لفظة غريبة بالحروف كقوله: «... ومَجِنَة – وهي بفتح الميم، وكسر الجيم، وتشديد النون...»أه[٢].
- فيما ذكر ما دلت عليه الرواية: كقوله: «... ودلت هذه الرواية أن مروان كان يكرر السؤال عن هذه الآية...»أه[٣].

إلى غير ذلك من الفوائد الحديثية النفيسة المتعلقة بمتون الروايات، ومنهج ابن حجر فيها عدم التوسع في الشرح والتحليل وعرض الآراء، ونقل أقوال العلماء –إلا عند الحاجة –، وإنما سبيله فيها الاختصار ما أمكن؛ لأنها ليست من غرض الكتاب، كما أبان هو عن ذلك، فقال – حين تعرض لمسألة تستدعي إسهابًا وتطويلًا –: «.. وليس بسط ذلك من غرض هذا الكتاب»أه[٤].

- فيما يتعلق بذكر مناسبة نزول آية ما، كقوله:«ما زلت أبحث عن مناسبة ذكر آية الربا في وسط قصة أحد حتى وقعت على هذا الحديث..»أه[٥] إلخ ما قال.

٣٥.تعرض الحافظ ابن حجر للحكم على كثير من رجال الأسانيد فقد حكم – في هذا الجزء المطبوع موضع الدراسة – على ما يزيد على سبعين

---

(١) العجاب: ٦٢١/١.
(٢) السابق: ٥٠٢/١.
(٣) السابق: ٨١٣/٢.
(٤) السابق: ٤٣٠/١.
(٥) السابق: ٧٣٥/٢.

(٧٠) راويًا بما يليق بحالهم جرحًا أو تعديلاً إما من تلقاء نفسه وهو الغالب، وإما نقلاً عن غيره من أئمة الجرح والتعديل وهو قليل جدًا، وهذه بعض عباراته: «ثقة»[١]، «صدوق»[٢]، «ضعيف»[٣]، «من الضعفاء»[٤]، «ضعيف جدًا»[٥]، «أحد الضعفاء»[٦]، «كذاب»[٧]، «فيه لين»[٨]، «وثقه يحيى بن معين، ومحمد بن سعد»[٩]، «يضعف في الحديث، وضعفه العقيلي»[١٠]، «مجهول»[١١]، « سيء الحفظ»[١٢]، «هالك»[١٣]، «أحد الهلكى»[١٤]، « لم أر فيه جرحًا ولا تعديلاً»[١٥]،

(١) العجاب: ٢٠٣/١، ٢٠٤، ٢١١، ٢٨٧، ٥٣٧، وغيرها.
(٢) السابق: ٢٠٦/١، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٥، ٢١٦، ٢٠٠، وغيرها.
(٣) السابق: ٢١٣/١، ٢٧٤، ٥١٤، ٥٤٥، وغيرها.
(٤) السابق: ٢١٠/١، ٢١٧.
(٥) السابق: ٢٧٤/١، ٦٠٧،٢، ٨١٣/٦٠٧، وغيرها.
(٦) السابق: ٤٦٣/١، ٥١٦.
(٧) السابق: ٧٥٥/٢.
(٨) السابق: ٢١٩،٢/١، ٨٢٠/٢١٩.
(٩) السابق: ٣٣٨/١.
(١٠) السابق: ٣٦٣/١.
(١١) السابق: ٦٧١/٢.
(١٢) العجاب: ٨٣٨/٢.
(١٣) السابق: ٢٩٧/١.
(١٤) السابق: ٥٢٩/١.
(١٥) السابق: ٣٢٠/١.

«وقد نسبوه إلى الكذب، وقال الشافعي: مقاتل – قاتله الله –، وإنما قال الشافعي فيه ذلك؛ لأنه اشتهر عنه القول بالتجسيم»[١] ..إلى غير ذلك من العبارات ويلاحظ عليه الآتي:

- عباراته لا تخرج عن ألفاظ جمهور المحدثين، ومنهجه الاعتدال.
- يكتفي في الحكم على الرجال بأقصر عبارة غالبا.
- ينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل دون توسع في النقل، ويعتمد عليها في الحكم على الرجال أحيانًا.
- يكشف عن سبب جرح الراوي أحيانًا.
- يناقش غيره فيما قال أحيانا.
- يبين سبب جرح الراوي أحيانا.

٣٦.إذا أوهم كلام الواحدي حكمًا على رواية على غير الوجه الصحيح تعقبه وذكر الصواب، ومنه قوله: «...انتهى ما نقله الواحدي، فأوهم بقوله: – في رواية عطاء – أن السند إلى عطاء بذلك قوي، وليس كذلك، وإنما السياق من تفسير عبد الغني بن سعيد الثقفي بإسناده..، والثابت عن عطاء...»أه[٢]، وذكره.

٣٧.فات الحافظ ابن حجر أن يحكم على عدد من الروايات الحديثية، فأوردها دون بيان بما يليق بحالها من الصحة، أو الحسن، أو الضعف[٣]،

---

(١) العجاب: ٢١٧/١.

(٢) السابق: ٣٤٤/١.

(٣) ينظر على سبيل المثال: العجاب: ٧٦٨/٢، ٧٦٩، ٧٧٢، ٨٥٢،٨٥١، ٧٧٥، ٨٥٤، وغيرها.

ويعذر في بعض هذه الروايات والأسانيد؛ لكونه أشار إليها في الفضل الجامع[١] الذي صدر به كتابه (العجاب)، وحكم فيه على كثير من الأسانيد والروايات وحال من نقل عنهم التفسير من التابعين ومن بعدهم حتى لا يتكرر الكلام عنهم داخل الكتاب.

(١) العجاب: ١/٢٠٢.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

فإنني – بعد هذه الجولة الماتعة في كتاب «العجاب في بيان الأسباب للحافظ ابن حجر» – انتهيت إلى عدة نتائج من أهمها:

١. كتاب العجاب في بيان الأسباب للحافظ ابن حجر من أعظم كتبه الجامعة التي عنيت بعلم أسباب النزول، وأماطت اللثام عن الجانب التفسيري في شخصيته، وقد اشتمل على جملة وافرة من المرويات الحديثية التي تنص على أسباب النزول.

٢. التزم الحافظ ابن حجر استيعاب ما أورده الواحدي من روايات حديثية ملخصًا بحذف الأسانيد – واستعاض عن ذلك ببيان درجة الحديث –، وبحذف النقول التي لا داعي لها في أسباب النزول، والحق أن يقال:"إنه حاول استيعاب ما أورده الواحدي في كتابه من روايات".

٣. يبدأ الحافظ ابن حجر بكلام الواحدي ملخصًا، ثم يقول: قلت، ويعلق عليه، ببيان مصدره، أو بالحكم عليه، أو مناقشته، ويزيد عليه بروايات أخرى وأقوال وقف عليها تتعلق بأسباب النزول، ولم يستمر على ذلك، بل استقل عنه تمامًا، فأورد الأحاديث والآثار من الكتب المشهورة مستقلاً عنه، وقد ينقل عنه بقلة، أو يرجع إلى المصادر التي اعتمد عليها الواحدي مباشرة، وهذا من بداية الآية (٢١٥) من سورة البقرة.

٤. استفاد الحافظ ابن حجر من جهود سابقيه، فضم جهده إلى جهودهم

في هذا الكتاب، مما أكسبه قيمة علمية كبرى، وجاء الكتاب حافلاً بكثير من أقوالهم وأحكامهم وفوائدهم، إضافة إلى ما سطره قلم الحافظ من فوائده وتعقباته واستدراكاته عليهم، وقد استقاه من كتب المسانيد والسنن والآثار والصحاح والأجزاء الحديثية المتفرقة والتفاسير والمغازي وغيرها.

٥. نبه الحافظ ابن حجر على الحكم على الأسانيد، وبيان حال كثير من الروايات الحديثية من الصحة والحسن والضعف والوهاء، وتكلم على كثير من رجال الإسناد جرحًا وتعديلاً، كما نبه على أوهام غيره من العلماء فيما يتعلق بالجانب الحديثي وغيره.

٦. عُني ابن حجر ببيان أنواع المرويات، فأبان عن الصحيح والضعيف، والمنكر والحفوظ، والمرسل والموصول، والغريب والمشهور، والموقوف والمرفوع، والمتصل والمنقطع، والزيادات المدرجة في المتون والأسانيد، كما أنه تعرض لنقد المتون.

٧. وفَى الحافظ ابن حجر بما التزمه على نفسه من الكلام على الأسانيد الواقعة في أسباب النزول للواحدي في كثير من الأحيان، فقد تكلم على الأسانيد وحكم على كثير من المرويات، بل وساق روايات أخرى، وتناولها بالحكم، والتعليق، وذكر الفوائد الحديثية النافعة.

٨. تناول الحافظ ابن حجر الروايات الحديثية بالتخريج الإجمالي غالبًا، وقد يذكر التخريج قبل الرواية أو بعدها، أو قبل الرواية وبعدها.

٩. ليس للحافظ ابن حجر منهج في ترتيب مصادر التخريج لا على حسب الأصحية ولا الأقدمية، وتنوعت مصادر تخريجه بين كتب الحديث

وعلومه، والتفسير وعلومه، والمغازي والسير والتاريخ وغيرها.

١٠. بلغ عدد الرجال الذين حكم عليهم الحافظ ابن حجر في هذا الجزء – موضع الدراسة – من كتابه ما يزيد على خمس وسبعين راويًا.

١١. استقصى الحافظ ابن حجر في كتابه هذا للأسانيد والمرويات فيما يخص أسباب النزول مع بيان مصادرها وألفاظها، وعزوها لأصحابها، ودرجتها، ولا يخفى ما في ذلك من فوائد جليلة في بيان الصحيح من غيره في أسباب النزول.

١٢. تنوعت جهود الحافظ ابن حجر الحديثية في الكتاب بين إيراد الروايات، والتخريج، والحكم عليها، والحكم على بعض الرجال، وغيرها من قضايا الأسانيد والمتون، وأكثرها إيرادًا وأوسعها انتشارًا هو تخريج الروايات وبيان ألفاظها وعزوها.

١٣. وقع الحافظ ابن حجر في بعض ما انتقد فيه الواحدي، فأورد ما لا يثبت وما لا سند له في كتابه، ويعذر في إيراد بعضه؛ لكونه نبه عليه في الفصل الجامع الذي صدر به الكتاب، وبين فيه حال هذه الأسانيد ورواتها.

١٤. يورد الواحدي الحديث بإسناده أحيانًا، فيعزوه ابن حجر إلى من خرجه من الأئمة، وأحيانًا يورده الواحدي مقطوعًا أو معلقًا فينبه ابن حجر على ذلك، أو يذكر مخرجه.

<u>وأوصي بالآتي:</u>

١. جمع استدراكات وتعقبات ابن حجر على غيره من العلماء في هذا الكتاب، وكذا آرائه الحديثية والعلمية المتنوعة في دراسة علمية،

ومناقشتها ومقارنتها بأقوال الأئمة؛ لبيان الراجح منها.

٢. طَبْع كتاب (العجاب في بيان الأسباب بهامش كتاب أسباب النزول للواحدي)؛ ليتمكن القارئ من الاستفادة من الآراء والأحكام التي أودعها هذا الحافظ الكبير على كتاب الإمام الواحدي.

٣. إفراد الفصل الجامع الذي صدر به ابن حجر كتابه العجاب بالتأليف والتحقيق والدراسة وضمه إلى المكتبة التفسيرية؛ ليكون عونًا للدارسين في معرفة حال الأسانيد والرواة المتعلقين بأسباب النزول من التابعين ومن بعدهم.

٤. العناية بباقي الكتاب، إذ لم يطبع منه سوى هذا الجزء المشتمل على سورة الفاتحة إلى الآية الثامنة والسبعين من سورة النساء.

ثبت بالمصادر والمراجع

- الأنساب للسمعاني، تحقيق: عبد الرحمن اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية– حيدر آباد، ط: الأولى ١٣٨٢هـ ١٩٦٢م.
- تاريخ ابن الوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق: د/ محمود الطناحي، د/ عبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية ١٤١٣هـ.
- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، تحقيق: د/ عبد العليم خان، عالم النشر، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ .
- العجاب في بيان الأسباب للحافظ ابن حجر، تحقيق: د/عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن حزم، الرياض، ط: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
- غريب الحديث للقاسم بن سلام، تحقيق: د/ محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى ١٣٩٦هـ.
- الكامل في التاريخ لابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

- اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين بن الأثير، دار صادر، بيروت.
- مصطلحات فكرية سامي خشبة، مكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط: الأولى ١٩٩٤م .
- المعجم الوسيط، تأليف: إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف الله، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط: الرابعة ٢٠٠٤م.
- منهج الإمام شريح القاضي الفقهي دراسة تأصيلية، رسالة ماجستير إعداد الباحث/ عمرو الورداني، إشراف: أ.د/ محمد إبراهيم شريف، كلية دار العلوم القاهرة، قسم الشريعة الإسلامية، سنة ١٤٢١هـ ٢٠٠١م
- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي لابن تغري بردي، تحقيق: د/ محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.